مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان

EL-HAK FOUNDATION FOR FREEDOM OF EXPRESSION & HUMAN RIGHTS

التقرير السنوي

للمؤشر الأفريقي لحقوق الإنسان

AFRICAN HUMAN RIGHTS INDEX — AHRI

الإصدار التأسيسي · 2025 / 2026

٦ مجالات	٣ أبعاد	٦ دول

حرج (أقل من 25)	ضعيف (25-39)	متوسط (40-54)	جيد (55-69)	الأعلى أداءً (≥70)

ست دول · ثلاثة أقاليم أفريقية

التقرير السنوي · الأطلس · الكتاب الإحصائي · النتائج الرئيسية · بطاقات الدول

www.elhak.org

المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان
AFRICAN HUMAN RIGHTS INDEX — AHRI

التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي2025
African Human Rights Index (AHRI)
Annual Report
Founding Edition 2025

تغطية شاملة: ٦ دول إفريقية | ٣ أبعاد تحليلية | ٦ مجالات موضوعية | ٩ رسوم بيانية وإحصائية
المنهجية: البعد الهيكلي | بعد العمليات والمسارات | بعد النتائج والأثر الميداني

1	2	3	4	5	6
موريشيوس	سيراليون	غينيا	اثيوبيا	تنزانيا	إسواتيني
63.3%	60.6%	49.5%	47.0%	41.6%	37.8%
جيد	مقبول	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف جدا

2026 © - مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان | التقرير السنوي للمؤشر الافريقي لحقوق الانسان – الإصدار التأسيسي

التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان

(AHRI)

الإصدار التأسيسي

2025

بيانات النشروحقوق الاستخدام

العنوان: النتائج الرئيسية للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان — AHRI 2025/2026 Key Findings، الإصدار التأسيسي.

الناشر: مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان (El-Hak Foundation)، 2026.

طبيعة الوثيقة: خلاصة تحليلية وبصرية مستقلة تُقرأ بذاتها، وتستند حصرياً إلى التقرير السنوي للمؤشر ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وملحقاته (الأطلس البصري والكتاب الإحصائي). ولا تحل هذه الوثيقة محل التقرير الكامل.

حقوق الاستخدام: يُسمح بإعادة استخدام محتوى هذه الوثيقة واقتباسها لأغراض غير تجارية — بما في ذلك الاستخدام الإعلامي والبحثي والدبلوماسي — شريطة الإسناد الكامل إلى المؤسسة والمؤشر، ودون تحريف للأرقام أو التصنيفات أو إخراجها من سياقها المنهجي.

الاقتباس المقترح

مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان (٢٠٢٦). التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان ٢٠٢٥/٢٠٢٦ — الإصدار التأسيسي. القاهرة: مؤسسة الحق.

The annual report for AHRI 2025/2026 - Founding Edition by El-Hak Foundation (2026)

- بيانات التواصل .
- الموقع الإلكتروني . www.elhak.org
- البريد الإلكتروني . info@elhak.org

الفهرس

مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان ٥
القسم الأول: الملخص التنفيذي القاري ١١
١,١ الوضع العام لالتزام القاري بشأن التصديق على المعاهدات الدولية ١١
ثانيًا: الامتثال لتقديم التقارير إلى اللجان التعاهدية ١٤
١,٢ المؤشرات القارية الإجمالية للدول محل الدراسة ٢٠٢٥ ..... ١٨
القسم الثاني: تحليل الأبعاد الثلاثة للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان ٢١
٢,١ التحليل التفسيري للأبعاد ٢٢
القسم الثالث: التحليل الإحصائي المتقدم ٢٤
٣,١ المقارنة الشعاعية متعددة الأبعاد ٢٤
٣,٢ مصفوفة درجات الحرارة الحقوقية ٢٦
٣,٣ تحليل الفجوة التنفيذية ٢٨
القسم الرابع: التحليل الموضوعي التفصيلي ٣١
٤,١ تحليل الدول(Country Analysis) ٣١
٤,٢ المقارنة التحليلية للمجالات الموضوعية ٣٣
القسم الخامس: التقارير القُطرية التفصيلية ٣٥
القسم السادس: التحليل القاري المقارن والتوزيع الإقليمي ٥٩
٦,١ الترتيب حسب البعد الهيكلي ٦٠
٦,٢ ترتيب الفجوة التنفيذية (الأعلى = أزمة أعمق) ٦٠
القسم السابع: التحليل الثنائي والمقارنة المتقدمة ٦٢
٧,١ الفقاعة الاستراتيجية: الهيكلي × النتائج × العمليات ٦٢
٧,٢ لوحات الأداء القُطرية ٦٣

مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبيروحقوق الانسان

هي منظمة مصرية مستقلة غير هادفة للربح، تعمل منذ أكثر من عقدين على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وترسيخ قيم العدالة والمساءلة والحكم الرشيد، وفقًا للمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

حصلت المؤسسة على **المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة(ECOSOC)** ، وتشارك بصورة منتظمة في أعمال وآليات الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، من خلال إعداد التقارير الحقوقية، والمذكرات القانونية، والأبحاث المتخصصة، والمساهمات الفنية المستندة إلى الأدلة.

وتتمثل رسالة المؤسسة في تعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية، ودعم استقلال القضاء وسيادة القانون، وتمكين المجتمع المدني، وتطوير أدوات الرصد والتوثيق والتحليل التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وصنع السياسات العامة القائمة على الأدلة.

وانطلاقًا من هذا الالتزام، أطلقت المؤسسة **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (African Human Rights Index – AHRI)** بوصفه مبادرة بحثية مستقلة تهدف إلى تطوير إطار علمي ومنهجي لقياس حالة حقوق الإنسان في الدول الإفريقية، اعتمادًا على مؤشرات هيكلية، ومؤشرات للعمليات، ومؤشرات للنتائج، بما يسمح بإجراء تقييمات موضوعية وقابلة للمقارنة عبر الدول والأقاليم وعبر الزمن.

ولا يقتصر المؤشر على رصد الانتهاكات أو تسجيل التطورات الحقوقية، بل يسعى إلى تحليل الفجوة بين الالتزامات القانونية للدول وبين واقع التنفيذ العملي والأثر الفعلي على الأفراد، من خلال دمج البيانات الكمية والتحليل النوعي والاستناد إلى مصادر دولية وإقليمية ووطنية موثوقة.

ويأتي هذا التقرير السنوي في إطار التزام المؤسسة بتوفير مرجع بحثي مستقل يسهم في دعم صناع القرار، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين، والهيئات الإقليمية والدولية، من خلال تقديم قراءة تحليلية شاملة لحالة حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، بما يعزز الحوار القائم على الأدلة، ويدعم جهود الإصلاح المؤسسي، ويشجع على الامتثال الفعلي للالتزامات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

"لا تُقاس قوة منظومة حقوق الإنسان بكمية النصوص القانونية التي تعتمدها الدولة، وإنما بقدرتها على تحويل تلك النصوص إلى حماية فعلية وملموسة للإنسان"

التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان

(AHRI)

2025/2026

2026 © - مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان | التقرير السنوي للمؤشر الافريقي لحقوق الانسان – الإصدار التأسيسي

استهلال

يمثل إطلاق **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** خطوة استراتيجية في مسار تطوير أدوات إفريقية مستقلة لقياس أوضاع حقوق الإنسان استنادًا إلى منهجية علمية تجمع بين المعايير الدولية والخصوصية الإقليمية. ويأتي هذا المشروع انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تطوير السياسات العامة لا يمكن أن يستند إلى الانطباعات العامة أو التقييمات المجردة، وإنما يتطلب مؤشرات موضوعية، وبيانات قابلة للتحقق، وأدوات تشخيصية تساعد على فهم طبيعة التحديات الحقوقية وأولويات الإصلاح.

وخلال العقود الماضية، شهدت القارة الإفريقية توسعًا ملحوظًا في الالتزامات القانونية والدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذا التطور لم يكن دائمًا مصحوبًا بتحسن مماثل في مستوى الحماية الفعلية للحقوق والحريات. ومن هنا نشأت الحاجة إلى أداة تقييم لا تكتفي برصد النصوص القانونية، وإنما تقيس كذلك فعالية المؤسسات، وجودة التنفيذ، والنتائج الملموسة التي تنعكس على حياة الإنسان.

وقد صُمم المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان ليكون إطارًا تشخيصيًا متكاملًا يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة :**البعد الهيكلي، وبعد العمليات، وبعد النتائج**، بما يسمح بفهم العلاقة بين التشريع، والتنفيذ، والأثر الحقوقي الفعلي. كما يقدم المؤشر مفهوم **الفجوة التنفيذية** بوصفه أحد أهم أدوات قياس قدرة الدول على تحويل التزاماتها القانونية إلى واقع عملي.

ولا يهدف هذا الإصدار إلى إصدار أحكام معيارية على الدول أو اختزال أوضاعها في ترتيب رقمي، وإنما يسعى إلى توفير قاعدة معرفية تساعد الحكومات، والمؤسسات الوطنية، والاتحاد الإفريقي، والآليات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين، على بناء سياسات أكثر استنادًا إلى الأدلة، وأكثر قدرة على تعزيز حماية حقوق الإنسان.

ويُعد هذا الإصدار التأسيسي بداية لمشروع طويل الأمد يطمح إلى تطوير قاعدة بيانات قارية متجددة، وإصدار تقارير دورية، وبناء منصة معرفية مرجعية لقياس تطور أوضاع حقوق الإنسان في إفريقيا بصورة منتظمة وقابلة للمقارنة عبر الزمن.

وتتطلع مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان إلى أن يسهم هذا المؤشر في ترسيخ ثقافة القياس الموضوعي، وتعزيز الحوار البنّاء حول حقوق الإنسان، ودعم جهود الإصلاح المؤسسي في مختلف أنحاء القارة الإفريقية.

مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير

وحقوق الإنسان

(EFHR)

قراءة تشخيصية للحالة الحقوقية في إفريقيا

يمثل الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) محاولة لبناء نموذج إفريقي مستقل لتقييم حالة حقوق الإنسان، يقوم على الدمج بين الالتزامات القانونية، وكفاءة التنفيذ المؤسسي، والنتائج الفعلية التي يختبرها الأفراد في حياتهم اليومية. وانطلاقًا من هذا المنهج، لا يقتصر المؤشر على قياس مدى انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية أو تبنيها للأطر الدستورية والتشريعية، بل يتجاوز ذلك إلى تقييم مدى قدرة مؤسسات الدولة على تحويل هذه الالتزامات إلى واقع عملي يكفل احترام الحقوق والحريات الأساسية.

وتكشف نتائج الإصدار التأسيسي، المستندة إلى دراسة ست دول تمثل أقاليم مختلفة من القارة الإفريقية، أن التحدي الرئيس الذي تواجهه منظومة حقوق الإنسان في إفريقيا لم يعد يتمثل في نقص النصوص القانونية أو ضعف الالتزامات الدولية، وإنما في اتساع الفجوة بين الإطار القانوني وبين مستوى الحماية الفعلية للحقوق. ويبرز هذا النمط بصورة متكررة في غالبية الدول محل الدراسة، حيث تظهر مستويات مرتفعة نسبيًا في البعد الهيكلي، يقابلها انخفاض واضح في مؤشري العمليات والنتائج، بما يعكس محدودية قدرة المؤسسات العامة على إنفاذ الضمانات القانونية بصورة فعالة ومستدامة.

وتشير النتائج كذلك إلى أن أزمة حقوق الإنسان في إفريقيا لم تعد أزمة تشريع بقدر ما أصبحت أزمة حوكمة وتنفيذ. ففي عدد من الدول، تبنت الحكومات إصلاحات دستورية وتشريعية مهمة، وانضمت إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأساسية، وأنشأت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، إلا أن هذه الإصلاحات لم تُترجم بالقدر الكافي إلى تحسن ملموس في مؤشرات العدالة، أو الحريات العامة، أو حماية الفئات الأكثر هشاشة. ويكشف ذلك عن انفصال متزايد بين الشرعية القانونية والفاعلية المؤسسية، وهو ما يمثل أحد أهم الاستنتاجات التي يخلص إليها المؤشر.

كما تكشف نتائج التقرير عن تباين واضح في الأنماط الحقوقية بين الدول محل الدراسة. فمن جهة، يبرز نموذج يتميز بدرجة مرتفعة من الاتساق بين البناء المؤسسي والنتائج العملية، بما يعكس قدرة المؤسسات على تحويل الالتزامات القانونية إلى حماية فعلية للحقوق. ومن جهة أخرى، تظهر نماذج تمتلك أطرًا قانونية متقدمة، لكنها تعاني من فجوات تنفيذية واسعة تحد من أثر تلك التشريعات. وفي المقابل، ترصد الدراسة حالات يتزامن فيها ضعف الإطار المؤسسي مع محدودية التنفيذ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض شامل في مستويات الحماية الحقوقية عبر مختلف المجالات.

وتوضح النتائج أيضًا أن الحريات العامة وسيادة القانون لا تزال تمثل الحلقة الأكثر هشاشة داخل منظومة حقوق الإنسان في عدد من الدول الإفريقية. فقد سجلت مؤشرات حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، واستقلال القضاء، والوصول إلى العدالة، مستويات أقل من غيرها من المجالات الحقوقية، وهو ما يشير إلى أن المجال المدني لا يزال يواجه تحديات متزايدة في العديد من البيئات السياسية، خاصة خلال الفترات الانتخابية أو الانتقالية أو في ظل الأوضاع الأمنية الاستثنائية.
وفي المقابل، تظهر المؤشرات أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق بعض الفئات الأولى بالرعاية تحقق، في بعض الدول، أداءً أفضل نسبيًا مقارنة بالحقوق المدنية والسياسية، بما يعكس استمرار التباين في أولويات السياسات العامة بين الحقوق المختلفة. إلا أن هذا التحسن النسبي لا يخفي استمرار تحديات هيكلية مرتبطة بالفقر، وعدم المساواة، وعمالة الأطفال، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في التمتع المتكامل بحقوق الإنسان.

ومن خلال تحليل العلاقة بين الأبعاد الثلاثة للمؤشر، يطرح الإصدار التأسيسي مفهوم "الفجوة التنفيذية "باعتباره أحد المؤشرات التشخيصية المركزية لقياس فعالية منظومة حقوق الإنسان. فكلما اتسعت الفجوة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج، دل ذلك على انخفاض قدرة الدولة على تحويل التزاماتها القانونية إلى حماية فعلية للحقوق، بغض النظر عن مستوى تطور منظومتها التشريعية. ويتيح هذا المؤشر قراءة أكثر دقة لطبيعة التحديات المؤسسية التي تواجه كل دولة، بعيدًا عن الاقتصار على تقييم النصوص القانونية وحدها.

ولا يهدف هذا التقرير إلى تصنيف الدول أو ترتيبها فحسب، وإنما يسعى إلى تقديم قراءة تشخيصية تساعد صناع القرار، والمؤسسات الوطنية، والاتحاد الإفريقي، والآليات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، على فهم الطبيعة الحقيقية للتحديات الحقوقية، وتحديد أولويات الإصلاح استنادًا إلى الأدلة والمؤشرات القابلة للقياس. ومن هذا المنطلق، فإن القيمة الأساسية للمؤشر لا تكمن في الدرجة الرقمية التي تحصل عليها الدولة، وإنما في قدرته على تفسير أسباب هذه الدرجة، والكشف عن مواطن القوة والقصور، وقياس الفجوة بين الالتزام والتنفيذ، بما يوفر أساسًا موضوعيًا لتطوير السياسات العامة وتعزيز الحوكمة الحقوقية.

ويأتي هذا الإصدار بوصفه اللبنة الأولى في مشروع يرمي إلى بناء مرصد إفريقي مستقل ومستدام لقياس حالة حقوق الإنسان في القارة، يعتمد على منهجية علمية موحدة، ومؤشرات قابلة للمقارنة، وتشخيصات مؤسسية متعمقة، بما يتيح متابعة تطور الأداء الحقوقي عبر الزمن، ورصد الاتجاهات الناشئة، وتعزيز ثقافة التقييم المبني على الأدلة في مجال حقوق الإنسان.

كيف تُقرأ نتائج هذا التقرير؟

لا يعتمد المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) على ترتيب الدول بوصفه الغاية الأساسية للتقييم، وإنما يستخدم الترتيب بوصفه أداة لفهم أنماط الأداء الحقوقي، وتشخيص مواطن القوة والقصور، وتحديد أولويات الإصلاح المؤسسي. ولذلك ينبغي قراءة نتائج التقرير باعتبارها منظومة مترابطة من المؤشرات الكمية والتحليلات النوعية، وليس مجرد درجات رقمية.

ولتحقيق ذلك، يعتمد التقرير خمسة مستويات متكاملة للتحليل:

أولاً: الدرجة الكلية(Overall Score)

تعكس المستوى العام للأداء الحقوقي للدولة، وفقًا للمنهجية المعتمدة في المؤشر، وتشكل المدخل الأول لفهم موقع الدولة مقارنة ببقية الدول محل الدراسة.

ثانياً: الأبعاد الثلاثة للمؤشر

يقوم المؤشر على ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد الهيكلي** :يقيس مدى اتساق الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي مع المعايير الإقليمية والدولية .
- **بعد العمليات** :يقيس كفاءة السياسات العامة، وآليات التنفيذ، وأداء المؤسسات الوطنية في حماية الحقوق .
- **بعد النتائج** :يقيس الأثر الفعلي للسياسات العامة على تمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية .

ولا تُقرأ هذه الأبعاد بصورة منفصلة، وإنما بوصفها سلسلة مترابطة تبدأ بالتشريع، وتمر بالتنفيذ، وتنتهي بالنتائج.

ثالثاً: المؤشرات الموضوعية

يحلل التقرير ستة مجالات رئيسية تمثل المكونات الأساسية لمنظومة حقوق الإنسان، هي:

- الحقوق المدنية والسياسية .
- حرية الرأي والتعبير .
- حرية التجمع وتكوين الجمعيات .
- الوصول إلى العدالة وسيادة القانون .
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
- حقوق الفئات الأولى بالرعاية .

ويتيح هذا المستوى تحديد مواطن القوة والضعف داخل كل دولة بصورة أكثر دقة.

رابعاً: الفجوة التنفيذية(Implementation Gap)

تمثل الفجوة التنفيذية أحد أهم المؤشرات التشخيصية التي يعتمدهاAHRI ، وتقيس الفرق بين قوة الإطار القانوني (البعد الهيكلي) ومستوى النتائج الفعلية. وكلما اتسعت هذه الفجوة، دل ذلك على انخفاض قدرة الدولة على تحويل التزاماتها القانونية إلى حماية عملية للحقوق.

خامساً: التشخيص المؤسسي(AHRI Diagnostic Classification – ADC)

لا يكتفي المؤشر بإصدار درجة رقمية، وإنما يقدم تشخيصًا نوعيًا للنمط الحقوقي السائد في كل دولة من خلال منظومة ADC، التي تحدد طبيعة التحديات المؤسسية، ومستوى الخطورة، والفجوات الرئيسية، وأولويات الإصلاح.

القسم الأول: الملخص التنفيذي القاري

يُقدّم التقرير السنوي الأول للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) ٢٠٢٥ صورة تحليلية لحالة حقوق الإنسان في ست دول إفريقية. يعتمد التقرير المنهجية ثلاثية الأبعاد القائمة على: البعد الهيكلي (التشريعات والاتفاقيات)، وبعد العمليات (آليات التنفيذ)، وبعد النتائج (الأثر الميداني الفعلي).

١,١ الوضع العام لالتزام القاري بشأن التصديق على المعاهدات الدولية

على الرغم من أن هذا التقرير يستعرض حالة حقوق الإنسان في ست دول إفريقية فقط، فإنه من الأهمية بمكان تقديم قراءة قارية عامة لمدى التزام الدول الإفريقية بالإطار الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك، يتناول هذا القسم ثلاثة مؤشرات هيكلية رئيسية تتمثل في: مستوى انضمام الدول الإفريقية وتصديقها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، ومدى التزامها بتقديم التقارير الدورية إلى اللجان التعاهدية المنشأة بموجب تلك الاتفاقيات، وأخيرًا مدى قبولها للاختصاصات الإجرائية المتعلقة بتلقي الشكاوى الفردية بموجب تسعة من البروتوكولات والآليات الدولية ذات الصلة.
ويُعد تحليل هذه المؤشرات مدخلًا أساسيًا لفهم مستوى الالتزام القانوني والمؤسسي للدول الإفريقية، باعتبارها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه بقية عناصر التقييم المتعلقة بمدى تنفيذ الالتزامات الدولية على المستوى الوطني.

- **<u>أولا : الانضمام والتصديق</u>**

يمثل الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان المرحلة الأولى في تقييم التزام الدول بحقوق الإنسان، إذ يعكس قبول الدولة طوعًا بالخضوع للمنظومة القانونية الدولية، والالتزام بما تفرضه تلك المعاهدات من واجبات قانونية، سواء فيما يتعلق باحترام الحقوق وحمايتها وإعمالها، أو بالتعاون مع الآليات الدولية المنشأة بموجبها.

ويُشكل التصديق على المعاهدات الدولية مؤشرًا مهمًا على الإرادة السياسية للدولة في الاندماج ضمن النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، إلا أن هذا المؤشر، في حد ذاته، لا يكفي لتقييم واقع حقوق الإنسان. فالتجربة الإفريقية، كما تكشف نتائج هذا التقرير، تُظهر أن التصديق على الاتفاقيات الدولية لا ينعكس بالضرورة في التشريعات الوطنية أو في الممارسات التنفيذية، ولا يؤدي تلقائيًا إلى تحسين حالة الحقوق والحريات على أرض الواقع.

ويكشف التحليل المقارن للدول محل الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين الالتزامات القانونية الدولية التي تقبلها العديد من الدول الإفريقية وبين مستوى التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات. ففي عدد من الحالات، أصبح التصديق على الاتفاقيات الدولية يُنظر إليه بوصفه خطوة دبلوماسية أو سياسية تهدف إلى تعزيز المكانة الدولية للدولة أو تجنب العزلة داخل المنظومة الدولية، دون أن يصاحب ذلك إدخال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة أو اتخاذ التدابير التنفيذية الكفيلة بضمان التطبيق الفعلي للحقوق المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات.
ومن ثم، يعتمد المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) على التصديق والانضمام باعتباره أحد المؤشرات الهيكلية المهمة، دون اعتباره دليلًا كافيًا على احترام حقوق الإنسان، إذ تُستكمل عملية التقييم بقياس مدى تنفيذ الالتزامات الدولية من خلال مؤشرات العمليات والنتائج، بما يسمح برصد الفجوة بين الالتزام القانوني والواقع العملي، وهي الفجوة التي يُعد قياسها أحد أهم المرتكزات المنهجية للمؤشر.

ومن خلال فحص أوضاع الدول الإفريقية فيما يتعلق بالانضمام والتصديق على **(18)اتفاقية ومعاهدة دولية أساسية لحقوق الإنسان**، يتبين وجود تفاوت واضح في مستويات الانخراط القانوني للدول في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وتصدرت **جمهورية بنين** الدول الإفريقية محل الدراسة من حيث مستوى الانضمام والتصديق، إذ انضمت إلى **17اتفاقية من أصل ١٨ اتفاقية**، بما يعكس مستوى مرتفعًا من الالتزام القانوني الدولي. وجاءت في المرتبة الثانية كل من **الرأس الأخضر، والغابون، والنيجر**، حيث صدقت كل منها على **16اتفاقية** .بينما حلت كل من **بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والمغرب، وسيشل، وجنوب أفريقيا، وتوغو، وتونس** في المرتبة التالية، بعد تصديقها على **15اتفاقية** من أصل الاتفاقيات الثماني عشرة محل القياس.

الدولة	عدد المعاهدات المُصدق عليها
بنين	17
الرأس الأخضر (Cabo Verde)	16
الغابون	16
النيجر	16
بوركينا فاسو	15
جمهورية أفريقيا الوسطى	15
مالي	15
المغرب	15
سيشل	15
جنوب أفريقيا	15
توغو	15
تونس	15

وفي المقابل، سجلت بعض الدول أدنى مستويات الانضمام والتصديق، حيث جاءت **كينيا** في المراتب الأخيرة بعد انضمامها إلى **ثماني اتفاقيات** فقط، تلتها **الصومال** بواقع **سبع اتفاقيات**، بينما جاءت **جزر القمر** في ذيل الترتيب بانضمامها إلى **ست اتفاقيات** فقط، وهو ما يعكس محدودية اندماجها في منظومة المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان مقارنة ببقية دول القارة.

الدولة	عدد الاتفاقيات
كينيا	8
الصومال	7
جزر القمر	6

وتشير نتائج التحليل إلى أن الغالبية العظمى من الدول الإفريقية تقع ضمن الفئة المتوسطة، إذ تراوح عدد الاتفاقيات التي صدقت عليها بين ٩ و١٤ **اتفاقية**، وهو ما يدل على وجود اتجاه عام نحو الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وإن كان بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

وتكشف هذه النتائج أن معظم الدول الإفريقية أصبحت طرفًا في نسبة كبيرة من الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يعكس اتساع نطاق الالتزامات القانونية الدولية على المستوى القاري. غير أن هذا المستوى المرتفع نسبيًا من التصديق لا يمكن اعتباره، في حد ذاته، مؤشرًا على فعالية حماية حقوق الإنسان، إذ تظهر نتائج المؤشر أن العديد من الدول التي حققت معدلات مرتفعة في التصديق ما زالت تعاني من فجوات كبيرة بين الالتزامات القانونية الدولية وبين التطبيق الفعلي على أرض الواقع، وهو ما تؤكده مؤشرات العمليات والنتائج الواردة في هذا التقرير.

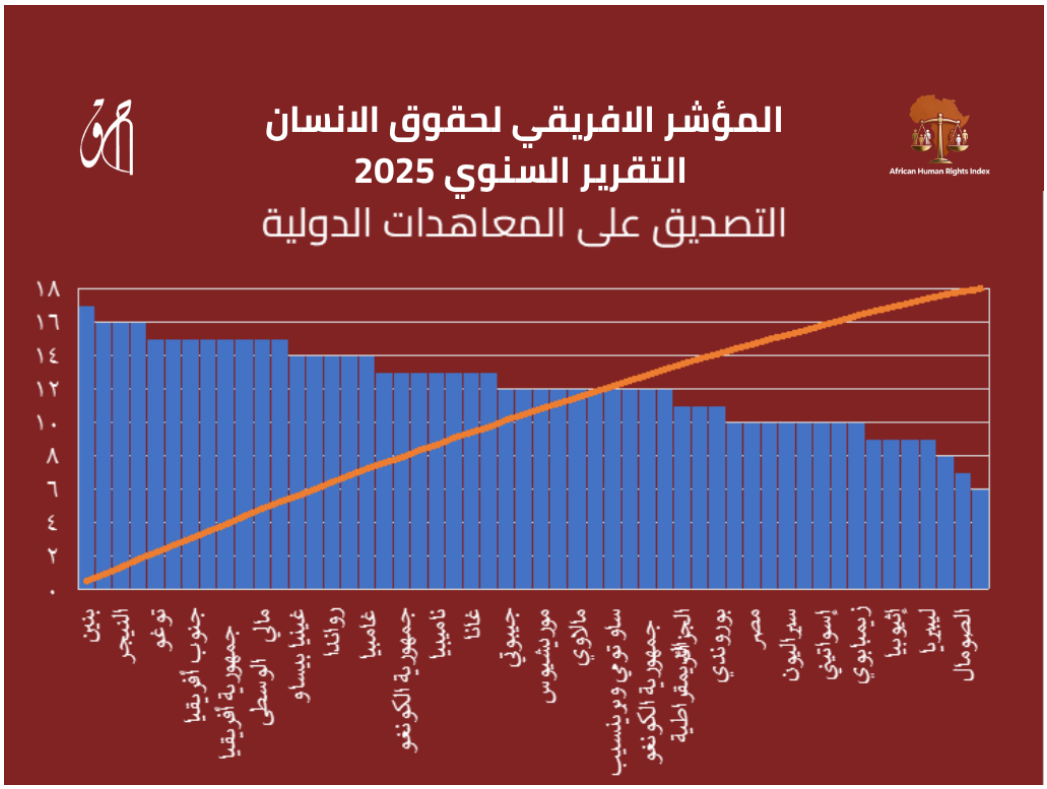

ثانيًا: الامتثال لتقديم التقارير إلى اللجان التعاهدية

يُعد الالتزام بتقديم التقارير الدورية إلى اللجان التعاهدية المنشأة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان أحد أهم مؤشرات الامتثال الإجرائي للدول لالتزاماتها الدولية. فبمجرد انضمام الدولة إلى إحدى الاتفاقيات الدولية، تصبح ملزمة بتقديم تقارير دورية توضح التدابير التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذتها لتنفيذ أحكام الاتفاقية، كما تخضع هذه التقارير للمراجعة من قبل اللجان التعاهدية التي تصدر ملاحظات ختامية وتوصيات تهدف إلى تعزيز الامتثال وتحسين أوضاع حقوق الإنسان.

ويكشف تحليل بيانات الدول الإفريقية عن وجود تفاوت ملحوظ في مستويات الامتثال لالتزام تقديم التقارير الدورية، حيث تصدرت **بوركينا فاسو** الترتيب القاري بنسبة امتثال بلغت **78.57%**، تلتها **بنين** بنسبة **77.78%**، ثم **تونس** بنسبة **76.92%**، بينما جاءت **توغو** و**النيجر** في المراتب التالية بنسبة **71.43%** و**70.00%** على التوالي، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا نسبيًا من التفاعل مع آليات الرصد الدولية.

الدولة	نسبة الامتثال لتقديم التقارير (%)
بوركينا فاسو	78.57
بنين	77.78
تونس	76.92
توغو	71.43
النيجر	70.00
مالي	66.67
المغرب	66.67

وفي المقابل، سجلت بعض الدول أدنى معدلات الامتثال، حيث جاءت **جنوب السودان** في ذيل الترتيب بنسبة **0%**، بما يعني عدم تقديم أي من التقارير المستحقة محل القياس، تلتها **الصومال** بنسبة **10%**، ثم **غينيا الاستوائية** بنسبة **18.18%**، و**غينيا بيساو** بنسبة **20%**، ثم **جزر القمر** بنسبة **25%**، وهي نسب تعكس ضعفًا كبيرًا في الوفاء بالالتزامات الإجرائية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

الدولة	نسبة الامتثال لتقديم التقارير (%)
جزر القمر	25.00
غينيا بيساو	20.00
غينيا الاستوائية	18.18
الصومال	10.00
جنوب السودان	0.00

وتُظهر النتائج كذلك أن غالبية الدول الإفريقية تقع ضمن الفئة المتوسطة، حيث تراوحت نسب الامتثال بين **40%** و٦٠%، وهو ما يشير إلى أن عددًا كبيرًا من الدول يواجه صعوبات مستمرة في الوفاء بواجباته المتعلقة بإعداد وتقديم التقارير الدورية في مواعيدها المحددة، سواء نتيجة محدودية القدرات المؤسسية والفنية، أو ضعف التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية، أو انخفاض الأولوية الممنوحة لآليات المتابعة الدولية.

وتكشف هذه النتائج عن أن التصديق على الاتفاقيات الدولية لا ينعكس بالضرورة في الامتثال للالتزامات الإجرائية الناشئة عنها. فبينما حققت العديد من الدول معدلات مرتفعة في الانضمام والتصديق على المعاهدات الدولية، تراجعت مستويات امتثالها فيما يتعلق بتقديم التقارير الدورية، وهو ما يشير إلى وجود فجوة بين الالتزام القانوني والالتزام الإجرائي.

ويُولي **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** أهمية خاصة لهذا المؤشر باعتباره أحد المؤشرات الهيكلية الرئيسة، إذ إن انتظام الدولة في تقديم التقارير الدورية يعكس مستوى التفاعل مع منظومة الرقابة الدولية واستعدادها للخضوع للمساءلة الدولية، إلا أن هذا المؤشر يظل، شأنه شأن التصديق على المعاهدات، غير كافٍ بمفرده للحكم على حالة حقوق الإنسان، وهو ما يبرر اعتماد المؤشر على منظومة متكاملة تضم المؤشرات الهيكلية ومؤشرات العمليات ومؤشرات النتائج، لضمان تقديم تقييم أكثر شمولًا ودقة لواقع حقوق الإنسان في الدول الإفريقية.

ثالثًا: قبول الاختصاصات المتعلقة بالشكاوى الفردية

لا يقتصر التزام الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على التصديق عليها أو تقديم التقارير الدورية بشأن تنفيذها، بل يمتد في بعض الاتفاقيات إلى قبول الاختصاصات الإضافية التي تخول للأفراد تقديم شكاوى مباشرة إلى اللجان التعاهدية الدولية عند ادعاء تعرضهم لانتهاكات لحقوقهم، وذلك بعد استنفاد سبل الانتصاف المحلية، وفقًا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في كل اتفاقية.

ويُعد قبول هذه الاختصاصات الاختيارية من أكثر مؤشرات الالتزام الدولي تقدمًا، إذ يعكس استعداد الدولة للخضوع لرقابة دولية مباشرة على ممارساتها، وإقرارها بحق الأفراد في اللجوء إلى الآليات الدولية للحصول على الإنصاف عندما يتعذر تحقيق العدالة على المستوى الوطني.

واعتمد **المؤشـــر الإفريقي لحقوق الإنســـان (AHRI)** في هذا الإطار على قياس مدى قبول الدول الإفريقية لعدد **تســـع آليات وإجراءات دولية لتلقي الشـكاوى الفردية** المنصـوص عليها في البروتوكولات الاختيارية والإعلانات الخاصـة بالاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

وأظهرت نتائج التحليل تفاوتًا واضـحًا بين الدول الإفريقية في مدى قبولها لهذه الاختصـاصـات. فقد جاءت **تونس** في صـدارة الدول الإفريقية بعد قبولها **ستة إجراءات للشـكاوى الفردية**، وهو أعلى مسـتوى مسـجل على مسـتوى القارة. وجاءت **بنين** في المرتبة الثانية بقبولها **خمسـة إجراءات**، فيما حلت كل من **بوركينا فاسـو**، **والغابون**، **وغانا**، **ومالي**، **وموريشـيوس**، **والمغرب**، **والنيجر**، **والسـنغال**، **وتوغو** في المرتبة التالية، بعد قبول كل منها **أربعة إجراءات** للشكاوى الفردية.

الدولة	عدد إجراءات الشكاوى الفردية المقبولة
تونس	6
بنين	5
موريشيوس	4
مالي	4
غانا	4
توغو	4
بوركينا فاسو	4
النيجر	4
المغرب	4
الغابون	4
السنغال	4

وفي المقابل، أظهرت النتائج أن عددًا من الدول لم يقبل أي من آليات الشـكاوى الفردية، حيث سـجلت **غينيا الاسـتوائية**، **وإسـواتيني**، **والصـومال**، **وجنوب السـودان صـفرًا** في هذا المؤشـر، بما يعني عدم اعترافها بأي من الاختصـاصـات الدولية التي تتيح للأفراد تقديم شكاوى مباشرة أمام اللجان التعاهدية.

كما تبين أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تقتصر على قبول عدد محدود من هذه الإجراءات، إذ تراوح مستوى القبول في معظم الدول بين **إجراء واحد وثلاثة إجراءات** فقط، وهو ما يعكس استمرار التحفظ تجاه توسيع نطاق الرقابة الدولية على أوضاع حقوق الإنسان داخل العديد من الدول الإفريقية.

وتشير هذه النتائج إلى أن قبول إجراءات الشكاوى الفردية لا يزال يمثل أحد أضعف جوانب الانخراط الإفريقي في منظومة الحماية الدولية لحقوق الإنسان. فعلى الرغم من اتساع نطاق التصديق على الاتفاقيات الدولية، فإن عددًا محدودًا من الدول قبل الاختصاصات التي تتيح للأفراد اللجوء مباشرة إلى الآليات الدولية، الأمر الذي يحد من فعالية منظومة الحماية الدولية ويقلل من فرص حصول الضحايا على سبل انتصاف خارج الإطار الوطني.

وانطلاقًا من ذلك، يدرج **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** هذا المؤشر ضمن المؤشرات الهيكلية التي تعكس مدى انفتاح الدولة على آليات المساءلة الدولية، باعتباره مؤشرًا مهمًا على مستوى الثقة في منظومة العدالة الوطنية واستعداد الدولة لقبول الرقابة الدولية، مع التأكيد على أن هذا المؤشر، شأنه شأن مؤشري التصديق على المعاهدات والامتثال لتقديم التقارير، لا يمثل بمفرده دليلًا على واقع حقوق الإنسان، وإنما يُستكمل بقياس مؤشرات العمليات والنتائج للوصول إلى تقييم متكامل وشامل لحالة حقوق الإنسان في الدول الإفريقية.

الاستنتاج المقارن للمؤشرات الهيكلية لعموم القارة الافريقية

يكشف التحليل المقارن للمؤشرات الهيكلية الثلاثة، وهي **التصديق على المعاهدات الدولية، والامتثال لتقديم التقارير الدورية، وقبول إجراءات الشكاوى الفردية**، عن نمط متكرر يميز حالة الالتزام القانوني للدول الإفريقية داخل منظومة حقوق الإنسان الدولية.

فمن ناحية، أظهرت غالبية الدول الإفريقية مستوى مرتفعًا نسبيًا من الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وهو ما يعكس اتساع نطاق الاعتراف الرسمي بالالتزامات الدولية، وحرص الدول على الانضمام إلى الإطار القانوني العالمي والإقليمي لحماية حقوق الإنسان.

إلا أن هذا المستوى المرتفع من التصديق يبدأ في التراجع عند الانتقال إلى المؤشر الثاني، والمتعلق بالامتثال لتقديم التقارير الدورية إلى اللجان التعاهدية، حيث كشفت النتائج عن انخفاض ملحوظ في مستويات الالتزام الإجرائي، مع وجود عدد كبير

من الدول التي تعاني من تأخر مزمن في تقديم التقارير أو عدم الوفاء بالتزاماتها الدورية، الأمر الذي يحد من فعالية نظام الرقابة الدولية ويؤثر على قدرة اللجان التعاهدية في متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقيات.

ويزداد هذا التراجع وضوحًا عند تحليل المؤشر الثالث، والمتعلق بقبول الاختصاصات الخاصة بالشكاوى الفردية، إذ تبين أن عددًا محدودًا فقط من الدول الإفريقية قبل هذه الآليات، بينما امتنعت غالبية الدول عن الاعتراف بحق الأفراد في اللجوء المباشر إلى اللجان التعاهدية الدولية، وهو ما يعكس استمرار التحفظ تجاه توسيع نطاق المساءلة الدولية والرقابة الخارجية على الممارسات الوطنية.

وتؤكد هذه النتائج وجود علاقة عكسية بين **اتساع الالتزام القانوني وعمق الالتزام بالمساءلة الدولية**؛ فكلما ارتفعت درجة التدخل والرقابة الدولية التي تترتب على الالتزام، انخفض مستوى قبول الدول الإفريقية لها. فالتصديق على المعاهدات يمثل الحد الأدنى للالتزام الدولي، بينما يفرض تقديم التقارير مستوى أعلى من التفاعل المؤسسي، في حين تمثل آليات الشكاوى الفردية أعلى درجات الانفتاح على الرقابة الدولية، وهو المستوى الذي لا تزال غالبية الدول الإفريقية تتردد في قبوله.

وتقود هذه القراءة إلى استنتاج منهجي مهم، وهو أن **الالتزام القانوني المعلن لا يكفي، بمفرده، لتقييم حالة حقوق الإنسان أو مدى احترام الدول لالتزاماتها الدولية** .فالتصديق على المعاهدات، والامتثال للإجراءات التعاهدية، وقبول آليات المساءلة الدولية، تمثل جميعها مؤشرات هيكلية تعكس استعداد الدولة للالتزام، لكنها لا تقدم صورة كاملة عن واقع حقوق الإنسان ما لم تُقارن بما يحدث فعليًا على مستوى التنفيذ والممارسة.

ولهذا السبب، لا يعتمد **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** على المؤشرات الهيكلية وحدها، وإنما يدمجها مع **مؤشرات العمليات** التي تقيس جهود الدولة في تنفيذ التزاماتها، و**مؤشرات النتائج** التي تقيس الأثر الفعلي لهذه الجهود على تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم. ويتيح هذا النهج المتكامل الكشف عن الفجوة بين الالتزام القانوني والتنفيذ العملي، وهي الفجوة التي تشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه منظومة حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، وتمثل في الوقت ذاته أحد أهم المؤشرات التفسيرية التي يقوم عليها هذا التقرير.

١,٢ المؤشرات القارية الإجمالية للدول محل الدراسة ٢٠٢٥

بعد استعراض المؤشرات الهيكلية العامة الخاصة بالدول الإفريقية فيما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدات الدولية، والامتثال لالتزامات تقديم التقارير الدورية، وقبول إجراءات الشكاوى الفردية، ينتقل هذا التقرير من تحليل **الإطار القانوني القاري العام** إلى تقييم **الأداء الحقوقي الفعلي** للدول محل الرصد.

وقد بينت المؤشرات الهيكلية أن غالبية الدول الإفريقية أحرزت تقدمًا متفاوتًا في الانخراط داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن هذا الانخراط، في حد ذاته، لا يعكس بالضرورة مستوى احترام الحقوق والحريات على أرض الواقع. ومن ثم، فإن المرحلة التالية من التحليل تركز على قياس مدى ترجمة هذه الالتزامات القانونية إلى سياسات وإجراءات وممارسات ونتائج ملموسة يمكن رصدها وقياسها.

وفي هذا الإطار، يقدم **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** تقييمًا مقارنًا للدول الست محل الدراسة، اعتمادًا على منهجيته القائمة على ثلاثة أبعاد مترابطة، هي **المؤشرات الهيكلية** التي تقيس البيئة الدستورية والتشريعية والمؤسسية، و**مؤشرات العمليات** التي تقيس مدى تنفيذ الدولة لالتزاماتها من خلال السياسات والإجراءات والممارسات، و**مؤشرات النتائج** التي تقيس الأثر الفعلي لهذه الجهود على واقع التمتع بحقوق الإنسان.

ويُنتج دمج هذه الأبعاد الثلاثة **المؤشر الكلي لحقوق الإنسان**، الذي يعكس بصورة أكثر شمولًا مستوى الأداء الحقوقي لكل دولة، ويتيح إجراء مقارنة موضوعية بين الدول، والكشف عن مواطن القوة والقصور، ورصد الفجوات بين الالتزام القانوني والتنفيذ العملي، بما يوفر أساسًا علميًا لتحليل الاتجاهات الحقوقية داخل القارة الإفريقية.

وتبين النتائج الإجمالية أن متوسط أداء الدول الست محل الدراسة بلغ **49.96%**، وهو ما يضع العينة محل الدراسة ضمن فئة **"ضعيف جدًا "**وفقًا لمنهجية التصنيف المعتمدة في المؤشر. كما تكشف النتائج عن تفاوت واضح في مستويات الأداء بين الدول، حيث تصدرت **جمهورية موريشيوس** الترتيب العام بدرجة **63.29%** وتصنيف **"جيد"**، تلتها **جمهورية سيراليون** بدرجة **60.60%** وتصنيف **"مقبول"**، بينما جاءت **غينيا** و**إثيوبيا** و**تنزانيا** و**إسواتيني** ضمن فئة **"ضعيف جدًا"**، وإن بدرجات متفاوتة، وهو ما يعكس اختلافًا جوهريًا في قدرة الدول على تحويل الالتزامات القانونية إلى نتائج فعلية يشعر بها الأفراد.

ويمثل هذا التقييم الإجمالي نقطة الانطلاق للتحليل التفصيلي الوارد في الأقسام التالية، والذي يتناول كل دولة على حدة، مع تحليل أدائها في مختلف المجالات الحقوقية، وتفسير الفجوات بين الأبعاد الهيكلية والتنفيذية والنتائج، وصولًا إلى بناء صورة متكاملة عن واقع حقوق الإنسان في كل دولة محل الدراسة.

الدولة	المؤشر الكلي	الهيكلي	العمليات	النتائج	التصنيف
١. جمهورية موريشيوس	63.29%	142	120	142.8	جيد
٢. جمهورية سيراليون	60.60%	190	125	64.5	مقبول
٣. جمهورية غينيا	49.49%	162.5	70	88.7	ضعيف جداً
٤. جمهورية إثيوبيا	47.00%	187	65	55.1	ضعيف جداً
٥. جمهورية تنزانيا المتحدة	41.57%	155	53	62.5	ضعيف جداً
٦. مملكة إسواتيني	37.80%	138	53	53	ضعيف جداً
المتوسط القاري	49.96%	162	81	78	ضعيف جداً

ترتيب الدول وفق المؤشر الكلي لحقوق الإنسان - | المصدر: AHRI 2025/2026

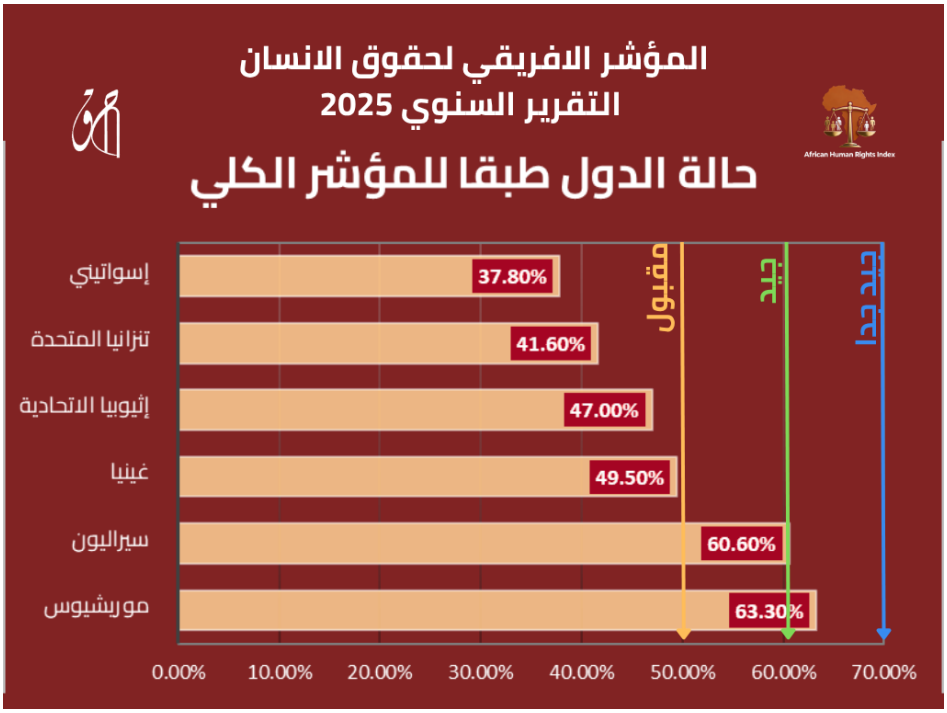

📊 متوسط الأداء القاري: ٤٩,٩٦٪ — يُصنَّف ضمن "ضعيف جداً" (أقل من ٦٠٪)

📈 أعلى مؤشر هيكلي: سيراليون (١٩٠ نقطة) | أعلى مؤشر نتائج: موريشيوس (١٤٢,٧٥ نقطة)

📉 أدنى مؤشر عمليات: إسواتيني وتنزانيا (٥٣ نقطة) | أدنى مؤشر نتائج: إسواتيني (٥٣ نقطة)

⚠️ ٥ من ٦ دول تُصنَّف "ضعيف جداً" — أزمة حقوقية قارية منهجية لا استثناء

🔍 الفجوة الهيكلية-الميدانية في إثيوبيا: ١٣١,٨٥ نقطة — الأوسع في العينة وتُجسّد "الامتثال الورقي"

القسم الثاني: تحليل الأبعاد الثلاثة للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان

لا يهدف **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** إلى تصنيف الدول وفق ترتيب رقمي فحسب، وإنما يسعى إلى تفسير العوامل التي شكلت هذا الترتيب، والكشف عن مواطن القوة والقصور في منظومة حماية حقوق الإنسان داخل كل دولة. ومن هذا المنطلق، يعتمد المؤشر على إطار تحليلي متكامل يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية، تمثل المراحل المتتابعة للالتزام بحقوق الإنسان، ابتداءً من بناء الإطار القانوني والمؤسسي، مرورًا بتنفيذ الالتزامات على أرض الواقع، وانتهاءً بقياس النتائج الفعلية التي تنعكس على تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم.

ويقوم البعد الأول، **المؤشرات الهيكلية**، على قياس مدى توافر البيئة الدستورية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لحماية حقوق الإنسان، بما يشمل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، ووجود المؤسسات الوطنية والآليات القانونية القادرة على حماية الحقوق والحريات.

أما البعد الثاني، **مؤشرات العمليات**، فيقيس مدى انتقال الدولة من مرحلة الالتزام القانوني إلى مرحلة التنفيذ، وذلك من خلال تقييم السياسات العامة، والإجراءات الحكومية، والبرامج الوطنية، وآليات إنفاذ القانون، ومدى التزام مؤسسات الدولة بتطبيق الضمانات المقررة في التشريعات والاتفاقيات الدولية.

ويختص البعد الثالث، **مؤشرات النتائج**، بقياس الأثر الفعلي لهذه السياسات والإجراءات على واقع حقوق الإنسان، من خلال تحليل المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس مستوى تمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية، ومدى انخفاض الانتهاكات، وتحسن بيئة الحقوق والحريات، بما يوفر صورة موضوعية عن النتائج التي تحققت على أرض الواقع.
وتستند منهجية المؤشر إلى أن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل سلسلة مترابطة؛ إذ لا يكفي وجود إطار قانوني متقدم إذا لم يقترن بتنفيذ فعال، كما أن جودة السياسات لا يمكن تقييمها بمعزل عن نتائجها العملية. ومن ثم، فإن التقييم النهائي لكل دولة لا يعتمد على أي بعد منفرد، وإنما يقوم على التكامل بين الأبعاد الثلاثة، بما يسمح برصد الفجوات بين النصوص القانونية، والممارسة المؤسسية، والواقع الفعلي لحقوق الإنسان.

ويتناول هذا القسم تحليل أداء الدول الست محل الدراسة في كل بعد من هذه الأبعاد، مع إجراء مقارنة بين الدول، وتفسير أوجه التباين في النتائج، وصولًا إلى تحديد أبرز العوامل المؤثرة في ترتيب كل دولة ضمن المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان.

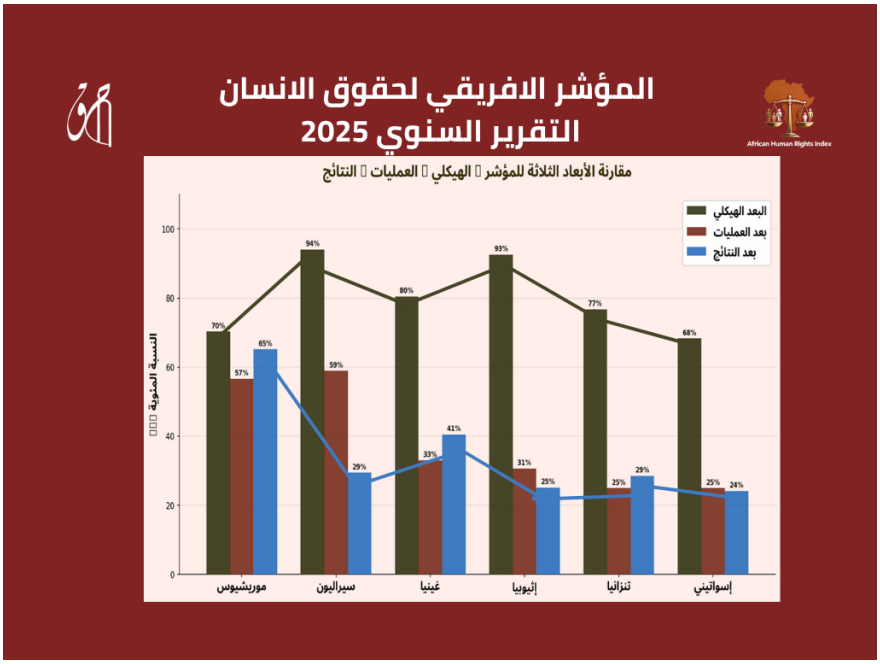

الشكل: مقارنة الأبعاد الثلاثة — الهيكلي | العمليات | النتائج — نسب موحّدة (٪) | المصدر: AHRI 2025/2026

٢,١ التحليل التفسيري للأبعاد

تكشف المقارنة بين الأبعاد الثلاثة للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان عن نمط متكرر في أداء الدول محل الدراسة، يتمثل في وجود تدرج واضح بين **الالتزام القانوني** و**التنفيذ المؤسسي** و**النتائج الفعلية**. ففي معظم الدول، جاءت درجات **المؤشرات الهيكلية** أعلى بصورة ملحوظة من درجات **مؤشرات العمليات**، بينما سجلت **مؤشرات النتائج** مستويات أقل في عدد من الحالات، وهو ما يعكس وجود فجوة بين الإطار القانوني والمؤسسي من جهة، ومستوى التنفيذ والأثر الفعلي على واقع حقوق الإنسان من جهة أخرى.

ويمثل هذا النمط أحد أهم الاستنتاجات المنهجية التي توصل إليها **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)** ، حيث لا تقتصر عملية التقييم على قياس مدى توافر النصوص القانونية أو التصديق على الاتفاقيات الدولية، وإنما تمتد إلى تقييم مدى قدرة الدولة على تحويل تلك الالتزامات إلى سياسات وإجراءات عملية، ثم قياس انعكاسها على تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم.
ويصف التقرير هذا النمط التحليلي بمفهوم **"منحدر التنفيذ(Implementation Gradient)"**، وهو مفهوم يشير إلى التراجع التدريجي في مستويات الأداء عند الانتقال من **الالتزام القانوني** إلى **التنفيذ المؤسسي** ثم إلى **النتائج الفعلية**. ويُعد هذا المنحدر أحد أهم المؤشرات التفسيرية لأوجه القصور في منظومة حقوق الإنسان، إذ يكشف أن وجود تشريعات متقدمة أو انضمام واسع إلى الاتفاقيات الدولية لا يضمن، بالضرورة، تحقيق حماية فعلية للحقوق والحريات إذا لم يقترن بسياسات تنفيذية فعالة ومؤسسات قادرة على إنفاذ القانون وتحقيق نتائج ملموسة.

وتبرز أهمية هذا المفهوم في أنه يسمح بقياس حجم الفجوة بين **ما تنص عليه القوانين**، و**ما تنفذه مؤسسات الدولة**، و**ما ينعكس فعليًا على حياة الأفراد**. وكلما اتسعت هذه الفجوة، دل ذلك على انخفاض كفاءة منظومة حماية حقوق الإنسان، حتى وإن بدت الدولة ملتزمة، من الناحية الشكلية، بالمعايير القانونية الدولية.

وعلى هذا الأساس، لا يقتصر التحليل الوارد في هذا القسم على عرض درجات الدول في كل بعد من الأبعاد الثلاثة، وإنما يسعى إلى تفسير أسباب التباين بينها، وتحليل العلاقة بين البناء القانوني، وكفاءة التنفيذ، والأثر النهائي، بما يوفر فهمًا أكثر عمقًا لطبيعة التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان في الدول محل الدراسة.

البُعد	المتوسط القاري	التفسير
المؤشرات الهيكلية	80.4% من الحد الأقصى	يعكس مستوى مرتفعًا نسبيًا من توافر الأطر الدستورية والتشريعية والمؤسسية، واتساع نطاق الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
مؤشرات العمليات	38.2%من الحد الأقصى	يشير إلى وجود فجوة واضحة في تنفيذ الالتزامات القانونية، وضعف نسبي في كفاءة السياسات العامة والآليات المؤسسية وإنفاذ الضمانات الحقوقية.
مؤشرات النتائج	35.5%من الحد الأقصى	يعكس محدودية الأثر الفعلي للإطار القانوني والسياسات العامة على واقع التمتع بحقوق الإنسان، واستمرار الفجوة بين الالتزامات المعلنة والنتائج المحققة على أرض الواقع.

تكشف المتوسطات القارية للأبعاد الثلاثة عن وجود اختلال هيكلي في منظومة حماية حقوق الإنسان بالدول محل الدراسة. فبينما بلغ متوسط أداء المؤشرات الهيكلية نحو 80.4% من الحد الأقصى، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا نسبيًا من الانخراط في المنظومة القانونية الدولية وتوافر الأطر التشريعية والمؤسسية، انخفض المتوسط بصورة حادة إلى 38.2% في مؤشرات العمليات، ثم إلى 35.5% في مؤشرات النتائج.

ويشير هذا التدرج إلى أن التحدي الرئيس لا يكمن في نقص الالتزامات القانونية، وإنما في ضعف القدرة على تحويل تلك الالتزامات إلى سياسات عامة فعالة وممارسات مؤسسية مستدامة تنعكس بصورة ملموسة على تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم. ومن ثم، فإن الفجوة بين البعد الهيكلي من جهة، وبعدي العمليات والنتائج من جهة أخرى، تمثل السمة الأكثر بروزًا في أداء الدول محل الدراسة، وتجسد ما يطلق عليه التقرير "منحدر التنفيذ(Implementation Gradient) "، بوصفه أحد المؤشرات التفسيرية الرئيسة للفجوة بين الالتزام القانوني والتنفيذ الفعلي في منظومة حقوق الإنسان.

٣,١ المقارنة الشعاعية متعددة الأبعاد

يستخدم المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) التحليل الشعاعي متعدد الأبعاد (Radar Analysis) بوصفه إحدى أدوات التحليل المقارن التي تتيح عرض أداء الدول عبر الأبعاد الثلاثة للمؤشر في آنٍ واحد، وهي المؤشرات الهيكلية، ومؤشرات العمليات، ومؤشرات النتائج .وتتميز هذه الأداة بقدرتها على إظهار درجة التوازن أو الاختلال بين الأبعاد المختلفة داخل كل دولة، بما يوفر فهمًا أعمق لطبيعة الأداء الحقوقي مقارنة بالاعتماد على المؤشر الكلي وحده.

ويعرض الشكل (٣) مقارنة شاملة بين الدول الست محل الدراسة، وهي جمهورية موريشيوس، وجمهورية سيراليون، وجمهورية غينيا، وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومملكة إسواتيني، وذلك بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف في أنماط الأداء عبر الأبعاد الثلاثة للمؤشر.
ويكشف التحليل عن وجود تباين واضح بين الدول، سواء من حيث مستوى الأداء العام أو من حيث درجة التوازن بين الأبعاد المختلفة.

الدولة	أقوى بُعد	أضعف بُعد	الملاحظة التحليلية
موريشيوس	النتائج	العمليات	**أعلى مستوى من التوازن بين الأبعاد**
سيراليون	الهيكلي	النتائج	**فجوة تنفيذ محدودة نسبيًا**
غينيا	الهيكلي	العمليات	**ضعف واضح في التنفيذ**
إثيوبيا	الهيكلي	النتائج	**اتساع فجوة التنفيذ والأثر**
تنزانيا	الهيكلي	العمليات	**قصور في التحول من التشريع إلى التطبيق**
إسواتيني	الهيكلي	العمليات والنتائج	**أكبر فجوة بين الالتزام القانوني والأداء الفعلي**

ويُظهر الشكل كذلك أن الاختلاف بين الدول لا يرتبط فقط بحجم الدرجة النهائية، وإنما أيضًا بدرجة التوازن الداخلي بين الأبعاد الثلاثة. فكلما اقتربت درجات الدولة في المحاور الثلاثة من بعضها البعض، دل ذلك على وجود منظومة أكثر اتساقًا في حماية حقوق الإنسان، بينما يشير التباعد الكبير بين المحاور إلى وجود فجوات بين الإطار القانوني، والتنفيذ المؤسسي، والأثر الفعلي للسياسات العامة.

ويكشف الرسم البياني عن وجود **ثلاثة أنماط رئيسية للأداء الحقوقي** بين الدول محل الدراسة.
يتمثل النمط الأول في **جمهورية موريشيوس**، التي سجلت أعلى مستويات الأداء بصورة عامة، حيث يظهر الرسم اتساعًا واضحًا ومتوازنًا نسبيًا عبر معظم المحاور، ولا سيما في **الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية والوصول إلى العدالة**، مع مستويات جيدة في **حقوق الفئات المستضعفة** .ويعكس هذا النمط وجود منظومة حقوقية أكثر توازنًا مقارنة ببقية الدول، وهو ما يفسر تصدر موريشيوس للمؤشر الكلي.

أما النمط الثاني، فيمثله **جمهورية سيراليون**، التي اتسم أداؤها بعدم التجانس بين المحاور المختلفة. فقد سجلت نتائج مرتفعة بصورة خاصة في **حرية التعبير**، كما حققت مستويات جيدة في **حرية التجمع وتكوين الجمعيات**، إلا أن أداءها تراجع نسبيًا في **الحقوق الاقتصادية وحقوق الفئات المستضعفة**، بينما جاء **الوصول إلى العدالة** في مستوى متوسط. ويشير ذلك إلى أن التقدم الحقوقي في سيراليون يتركز في بعض الحقوق المدنية والسياسية أكثر من غيرها، دون أن يمتد بالقدر نفسه إلى مختلف المجالات الحقوقية.

أما النمط الثالث، فيضم **غينيا، و إثيوبيا، وتنزانيا، وإسواتيني**، حيث تتشابه هذه الدول في انخفاض مستويات الأداء العام، مع اختلافات في طبيعة نقاط القوة والضعف. ويظهر الرسم انكماشًا واضحًا في المساحات الشعاعية لهذه الدول مقارنة بموريشيوس وسيراليون، بما يعكس محدودية مستوى التمتع بالحقوق عبر معظم المؤشرات.

وتشير البيانات إلى أن **غينيا** تحتفظ بمستوى أفضل نسبيًا في **الحقوق المدنية** وبعض الحقوق الاقتصادية، إلا أنها تسجل تراجعًا ملحوظًا في **حرية التعبير** و**الوصول إلى العدالة**، الأمر الذي يحد من أدائها العام.

أما **إثيوبيا**، فتظهر مستويات متوسطة في عدد من المحاور، إلا أن الرسم يكشف عن ضعف واضح في **الحقوق المدنية** و**الوصول إلى العدالة**، مع أداء محدود في بقية المجالات، وهو ما يعكس استمرار الفجوة بين الإطار القانوني ومستوى الحماية الفعلية للحقوق.

وتسجل **تنزانيا** أداءً متواضعًا في معظم المحاور، مع تحسن نسبي في **الحقوق المدنية** و**حرية التجمع وتكوين الجمعيات** مقارنة ببعض الدول الأخرى، إلا أن هذا التحسن لا يمتد إلى بقية المجالات، وخاصة **الوصول إلى العدالة** و**حقوق الفئات المستضعفة**.

في المقابل، تمثل **مملكة إسواتيني** الحالة الأكثر انخفاضًا بين الدول محل الدراسة، حيث يظهر الرسم أصغر مساحة شعاعية، بما يعكس تدني مستويات الأداء عبر معظم المؤشرات، ولا سيما **حرية التعبير** و**حرية التجمع** و**الوصول إلى العدالة**، وهو ما يفسر حصولها على أدنى ترتيب في المؤشر الكلي.

وتبرز المقارنة الشعاعية كذلك أن **الحقوق المدنية** تمثل المحور الأكثر تميزًا نسبيًا في غالبية الدول محل الدراسة، بينما يظهر **الوصول إلى العدالة** باعتباره أحد أكثر المحاور ضعفًا بصورة شبه مشتركة، الأمر الذي يشير إلى أن تطوير الأطر القانونية لا يزال يسبق تطوير مؤسسات العدالة وآليات الإنصاف الفعالة. كما تكشف المقارنة عن تفاوت كبير في **حرية التعبير**، حيث تحقق بعض الدول مستويات مرتفعة نسبيًا، بينما تشهد دول أخرى انخفاضًا حادًا في هذا المجال، بما يعكس اختلاف البيئات السياسية والتشريعية المنظمة للحريات العامة.

الشكل: الرادار المقارن للمؤشرات الموضوعية — ٤ دول مختارة (موريشيوس، سيراليون، إثيوبيا، إسواتيني) | المصدر: AHRI 2025/2026

وتؤكد نتائج المقارنة أن المؤشر الكلي لا يعكس سوى النتيجة النهائية للأداء، بينما يوفر التحليل الشعاعي تفسيرًا للأسباب الكامنة وراء هذا الأداء، من خلال تحديد نقاط القوة والقصور في كل بعد من الأبعاد الثلاثة، وهو ما يجعل هذا التحليل أداة أساسية لفهم طبيعة التحديات الحقوقية في كل دولة، ودعم صانعي السياسات في تحديد أولويات الإصلاح المؤسسي والتشريعي.

٣,٢ مصفوفة درجات الحرارة الحقوقية

تمثل **مصفوفة درجات الحرارة الحقوقية (Human Rights Heatmap)** إحدى أدوات التحليل البصري التي يعتمدها **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** لإظهار التباين في مستويات الأداء بين الدول الست محل الدراسة عبر المجالات الحقوقية الرئيسة. وتوفر هذه الأداة قراءة سريعة وشاملة لمواضع القوة والضعف، حيث تعكس **الدرجات المرتفعة بالألوان الخضراء** مستويات أداء أفضل، بينما تشير **الدرجات المنخفضة بالألوان البرتقالية والحمراء** إلى المجالات التي تواجه تحديات أكبر وتستدعي تدخلات إصلاحية أكثر إلحاحًا.

ويكشف تحليل المصفوفة عن وجود تفاوت واضح في الأداء بين الدول، سواء على المستوى العام أو على مستوى كل مجال حقوقي، كما يبرز أن الأداء الحقوقي لا يتسم بالتجانس داخل الدولة الواحدة، وإنما يختلف بصورة ملحوظة من مجال إلى آخر.

تُظهر **جمهورية موريشيوس** أفضل أداء إجمالي بين الدول محل الدراسة، حيث سجلت أعلى درجة في **الحقوق المدنية (103.3)**، كما حققت مستويات مرتفعة في **الحقوق الاقتصادية(78.2)** ، مع أداء جيد نسبيًا في **حرية التجمع وتكوين الجمعيات والوصول إلى العدالة وحقوق الفئات المستضعفة** .ويعكس هذا النمط وجود منظومة حقوقية أكثر اتزانًا مقارنة ببقية الدول، رغم استمرار وجود مجال للتحسين في **حرية التعبير**، التي جاءت أقل من بقية المؤشرات داخل الدولة.

أما **جمهورية سيراليون**، فقد قدمت نمطًا مختلفًا، إذ سجلت أعلى درجة بين جميع الدول في **حرية التعبير(89.4)** ، كما حققت أداءً جيدًا في **الحقوق المدنية (72.5)** و**الحقوق الاقتصادية(63.5)** ، إلا أن أداءها في **الوصول إلى العدالة وحرية التجمع وتكوين الجمعيات** جاء عند مستويات متوسطة، مما يعكس تباينًا في مستوى الحماية بين مختلف الحقوق.

وفي **جمهورية غينيا**، يلاحظ استمرار قوة نسبية في **الحقوق المدنية(89.2)** ، إلا أن هذا الأداء لا يمتد إلى بقية المجالات، حيث تنخفض المؤشرات بصورة ملحوظة في **حرية التعبير(43.2)** ، و**حرية التجمع وتكوين الجمعيات(35.6)** ، و**الوصول إلى العدالة(33.8)** ، وهو ما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين بعض جوانب الحماية القانونية وبين البيئة الفعلية لممارسة الحقوق والحريات.

أما **جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية**، فتظهر نمطًا متقاربًا مع غينيا، إذ تحقق نتائج متوسطة في **الحقوق المدنية** و**الحقوق الاقتصادية** و**حقوق الفئات المستضعفة**، بينما تسجل مستويات منخفضة نسبيًا في **حرية التجمع** و**الوصول إلى العدالة**، وهو ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بضمان الحريات العامة وتعزيز كفاءة مؤسسات العدالة.

وتكشف بيانات **جمهورية تنزانيا المتحدة** عن انخفاض ملحوظ في معظم المجالات، ولا سيما **الوصول إلى العدالة (20.0)** و**حرية التجمع وتكوين الجمعيات (25.0)** و**حرية التعبير(30.0)** ، في حين سجلت نتائج أفضل نسبيًا في **الحقوق الاقتصادية (55.0)**و**حقوق الفئات المستضعفة(65.0)** ، الأمر الذي يشير إلى تفاوت واضح في أولويات وسياسات الحماية الحقوقية.

وفي المقابل، تسجل **مملكة إسواتيني** أدنى مستويات الأداء في جميع المجالات تقريبًا، حيث جاءت معظم درجاتها ضمن النطاق البرتقالي أو الأحمر، ولا سيما في **الحقوق المدنية (15.0)** و**حرية التعبير (20.0)** و**حرية التجمع وتكوين الجمعيات (10.0)** و**الوصول إلى العدالة(15.0)** ، بما يعكس ضعفًا هيكليًا وشاملًا في منظومة حماية حقوق الإنسان مقارنة ببقية الدول محل الدراسة.

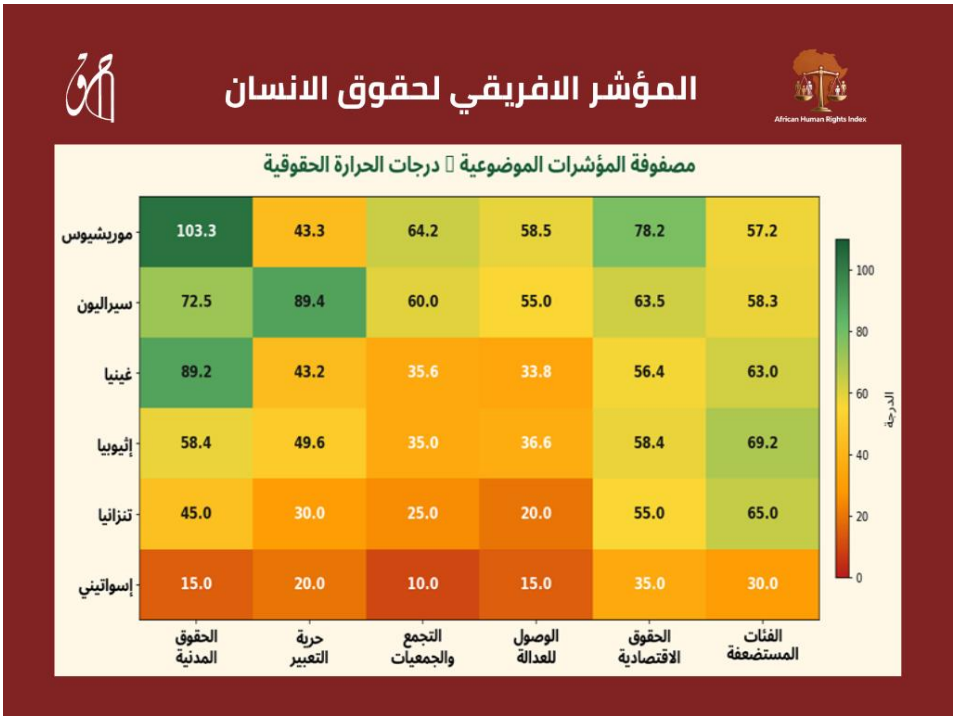

الشكل: مصفوفة المؤشرات الموضوعية — درجات الحرارة الحقوقية (الأخضر=أفضل | الأحمر=الأسوأ) | المصدر: AHRI 2025/2026

قراءة مقارنة للمؤشرات الموضوعية

تكشف المصفوفة عن عدد من الاتجاهات العامة التي تستحق التوقف عندها:

- **الحقوق المدنية** تمثل المجال الأقوى نسبيًا في معظم الدول، حيث سجلت أعلى الدرجات مقارنة ببقية المجاور، وهو ما يشير إلى وجود أطر قانونية ودستورية أكثر تطورًا في هذا المجال .
- **حرية التعبير** تعد من أكثر المؤشرات تفاوتًا بين الدول، إذ تراوحت الدرجات بين **89.4** في سيراليون و **20.0** في إسواتيني، بما يعكس اختلافًا كبيرًا في البيئة القانونية والسياسية المنظمة لحرية الرأي والإعلام .
- **حرية التجمع وتكوين الجمعيات** تُعد من أضعف المجالات على مستوى العينة، حيث لم تتجاوز أعلى درجة **64.2**، بينما انخفضت إلى **10.0** في إسواتيني، وهو ما يعكس استمرار القيود المفروضة على الفضاء المدني في عدد من الدول .
- **الوصول إلى العدالة** يمثل الحلقة الأضعف في الأداء الحقوقي للدول محل الدراسة، إذ سجل أدنى متوسط بين جميع المؤشرات الموضوعية، وهو ما يؤكد أن تطوير التشريعات لم يصاحبه تطور مماثل في كفاءة مؤسسات العدالة وإمكانية وصول الأفراد إلى وسائل الانتصاف الفعالة .
- في المقابل، حققت **الحقوق الاقتصادية وحقوق الفئات المستضعفة** مستويات أداء متوسطة نسبيًا في عدد من الدول، مع استمرار وجود تفاوتات ملحوظة فيما بينها، وهو ما يشير إلى أن التقدم في هذه المجالات لا يزال غير متوازن على المستوى القاري .

وتؤكد نتائج مصفوفة درجات الحرارة أن واقع حقوق الإنسان في الدول محل الدراسة لا يمكن اختزاله في درجة إجمالية واحدة، وإنما يتكون من مجموعة متباينة من المجالات التي تتقدم بعضها بوتيرة أسرع من غيرها. كما تُظهر المصفوفة أن الدول الأعلى ترتيبًا لا تحقق أداءً مرتفعًا في جميع الحقوق، والدول الأقل ترتيبًا قد تسجل نتائج أفضل نسبيًا في بعض المجالات، الأمر الذي يبرز أهمية التحليل متعدد المؤشرات الذي يعتمده **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** في تقييم الأداء الحقوقي بصورة شاملة ومتوازنة.

٣,٣ تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة التنفيذية (الهيكلية-الميدانية) مؤشراً تشخيصياً حاسماً، ويقصد بالفجوة التنفيذية هنا الفرق العددي بين درجة البعد الهيكلي ودرجة بعد النتائج، ويقيس مدى نجاح الدولة في تحويل التزاماتها القانونية والمؤسسية إلى نتائج فعلية في مجال حقوق الإنسان. وكلما انخفضت قيمة الفجوة التنفيذية ، دل ذلك على ارتفاع كفاءة التنفيذ وتقارب الواقع الحقوقي مع الإطار القانوني، بينما تشير القيم المرتفعة إلى اتساع الفجوة بين الالتزام والتطبيق ، وهو ما يعني أن الدولة تمتلك قوانين لا تُطبّقها، وأن المواطن يعيش تحت سلطة تشريعات لا تمسّ واقعه الحقوقي اليومي

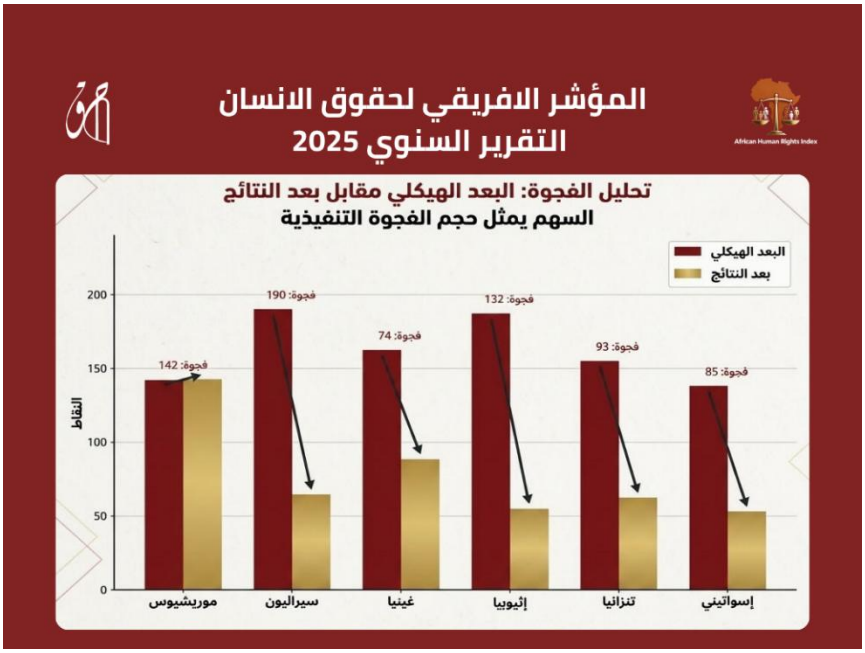

الشكل: تحليل الفجوة: البعد الهيكلي مقابل بعد النتائج — حجم الفجوة يمثل أزمة التنفيذ | المصدر: AHRI 2025/2026

يُعد تحليل **الفجوة التنفيذية (Implementation Gap)** أحد أهم أدوات التشخيص التي يعتمدها **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** لتقييم كفاءة منظومة حماية حقوق الإنسان. ويقيس هذا المؤشر الفارق بين **البعد الهيكلي**، الذي يعكس مدى توافر الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي، و**بعد النتائج**، الذي يقيس الأثر الفعلي لهذه المنظومة على واقع تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم.

ويفترض المؤشر أن الدولة التي تنجح في تحويل التزاماتها القانونية إلى نتائج ملموسة ستكون الفجوة بين البعدين لديها محدودة، بينما تشير الفجوة الواسعة إلى وجود قصور في تنفيذ التشريعات والسياسات العامة، وضعف في كفاءة المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ الحقوق.

ويعرض الشكل التوضيحي حجم هذه الفجوة في الدول الست محل الدراسة، ويكشف عن تباين كبير في قدرة كل دولة على تحويل الإطار القانوني إلى حماية فعلية لحقوق الإنسان.

وتبرز **جمهورية موريشيوس** باعتبارها النموذج الأكثر اتساقًا، حيث تكاد تنعدم الفجوة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج، إذ لا تتجاوز **نقطة واحدة**، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا من التوافق بين البناء التشريعي والواقع العملي، ويشير إلى قدرة المؤسسات الوطنية على ترجمة الالتزامات القانونية إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطنون.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت **جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية** أكبر فجوة تنفيذية بين الدول محل الدراسة بلغت **132نقطة**، تلتها **جمهورية سيراليون** بفجوة بلغت **126نقطة**، وهو ما يدل على أن قوة الإطار التشريعي والمؤسسي في هاتين الدولتين لا يقابلها مستوى مماثل من النتائج العملية، الأمر الذي يكشف عن تحديات جوهرية في تنفيذ الالتزامات الحقوقية وتحقيق أثرها الفعلي.

كما أظهرت **جمهورية تنزانيا المتحدة** فجوة تنفيذية بلغت **93نقطة**، بينما سجلت **مملكة إسواتيني** فجوة مقدارها **85 نقطة**، وسجلت **جمهورية غينيا** فجوة بلغت **74نقطة**. وعلى الرغم من اختلاف حجم هذه الفجوات، فإنها تعكس جميعًا وجود تباين واضح بين الالتزامات القانونية من ناحية، ومستوى التمتع الفعلي بالحقوق والحريات من ناحية أخرى.

وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع درجات **البعد الهيكلي** لا يؤدي تلقائيًا إلى تحسن **بعد النتائج**، وهو ما يؤكد أن وجود الدساتير والتشريعات، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وإنشاء المؤسسات الوطنية، تمثل جميعها شروطًا ضرورية، لكنها ليست كافية لضمان حماية حقوق الإنسان ما لم تُترجم إلى سياسات عامة فعالة، وممارسات مؤسسية مستقرة، وآليات إنفاذ ومساءلة قادرة على تحقيق أثر ملموس في حياة الأفراد.

قراءة مقارنة للفجوة التنفيذية

يكشف الشكل عن ثلاث فئات رئيسية من الأداء:

- **الفئة الأولى: الاتساق المؤسسي المرتفع**، وتمثلها **موريشيوس**، حيث تتطابق تقريبًا المؤشرات الهيكلية مع النتائج، وهو ما يعكس فعالية مؤسسات الدولة في تنفيذ الالتزامات القانونية .
- **الفئة الثانية: الفجوة التنفيذية المتوسطة**، وتمثلها **غينيا**، **وتنزانيا**، **وإسواتيني**، حيث توجد أطر قانونية ومؤسسية قائمة، إلا أن أثرها على الواقع الحقوقي لا يزال محدودًا، بما يشير إلى وجود تحديات تنفيذية ومؤسسية تتطلب إصلاحات مستهدفة .
- **الفئة الثالثة: الفجوة التنفيذية الحرجة**، وتمثلها **إثيوبيا وسيراليون**، حيث يتجاوز الفارق بين البعدين **100نقطة**، وهو ما يعكس اختلالًا واضحًا بين الالتزامات القانونية والنتائج الفعلية، ويستدعي مراجعة شاملة لكفاءة منظومة تنفيذ الحقوق وآليات المساءلة .

ويخلص هذا التحليل إلى أن **الفجوة التنفيذية** تمثل أحد أكثر المؤشرات قدرة على تفسير واقع حقوق الإنسان، لأنها لا تقيس مدى وجود النصوص القانونية، وإنما تقيس قدرة الدولة على تحويل تلك النصوص إلى واقع ملموس. ومن ثم، فإن تضييق هذه الفجوة ينبغي أن يمثل أولوية رئيسية للإصلاح المؤسسي والتشريعي في الدول الإفريقية، من خلال تعزيز كفاءة مؤسسات إنفاذ القانون، وتحسين نظم العدالة، وتطوير آليات المتابعة والمساءلة، بما يضمن أن تتحول الالتزامات القانونية إلى حماية فعلية ومستدامة لحقوق الإنسان.

القسم الرابع: التحليل الموضوعي التفصيلي

٤,١ تحليل الدول(Country Analysis)

يهدف هذا القسم إلى التحليل العام **لملف الحقوقي لكل دولة - والذي سننخرط فيه تفصيلا في القسم التالي** - من خلال تحليل نمط أدائها عبر المجالات الموضوعية الستة، بما يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف داخل كل دولة، وبيان مدى اتساق منظومة حماية حقوق الإنسان لديها.

أولاً: جمهورية موريشيوس

تُظهر موريشيوس أعلى مستوى من الاتساق في الأداء الحقوقي بين الدول محل الدراسة، وهو ما يفسر تصدرها المؤشر الكلي. فقد احتلت المرتبة الأولى في **الحقوق المدنية والسياسية (١٠٣,٣ نقطة)**، و**حرية التجمع وتكوين الجمعيات (٦٤,٢ نقطة)**، و**الوصول إلى العدالة (٥٨,٥ نقطة)**، و**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٧٨,٢ نقطة)**، كما جاءت في مرتبة متقدمة في **حقوق الفئات المستضعفة (٥٧,٢ نقطة)**.

ورغم هذا الأداء المتميز، سجلت موريشيوس مستوى متوسطًا في **حرية الرأي والتعبير(٤٣,٣ نقطة)** مقارنة بسيراليون، وهو ما يمثل المجال الأكثر احتياجًا للتحسين داخل الدولة.

ويعكس هذا النمط وجود منظومة حقوقية متوازنة نسبيًا، تتسم بتقارب مستويات الأداء بين مختلف الحقوق وعدم اعتمادها على مجال واحد لتحقيق ترتيبها المتقدم.

ثانياً: جمهورية سيراليون

احتلت سيراليون المركز الثاني في المؤشر العام، وتميزت بأداء متوازن نسبيًا، مع تفوق واضح في **حرية الرأي والتعبير(٨٩,٤ نقطة)**، وهو أعلى أداء بين جميع الدول محل الدراسة.

كما جاءت في المركز الثاني في معظم المجالات الأخرى، بما في ذلك **الحقوق المدنية**، و**حرية التجمع وتكوين الجمعيات**، و**الوصول إلى العدالة**، و**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**.

ويشير هذا الأداء إلى وجود منظومة حقوقية أكثر توازنًا مقارنة ببقية الدول، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى تحسين مستوى حماية الفئات المستضعفة وتعزيز فعالية منظومة العدالة.

ثالثاً: جمهورية غينيا

يتسم الأداء الحقوقي لغينيا بعدم التوازن بين المجالات المختلفة. فعلى الرغم من تحقيقها نتائج مرتفعة في **الحقوق المدنية (٨٩,٢ نقطة)**، جاءت نتائجها أقل بصورة ملحوظة في **حرية التعبير** و**حرية التجمع** و**الوصول إلى العدالة**.

وفي المقابل، حققت غينيا نتائج جيدة نسبيًا في **حقوق الفئات المستضعفة (٦٣,٠ نقطة)** والحقوق الاقتصادية، وهو ما يشير إلى أن تقدمها يتركز في مجالات محددة دون أن يمتد إلى مختلف عناصر المنظومة الحقوقية.

رابعاً: جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

تعكس نتائج إثيوبيا وجود تفاين واضح بين المجالات المختلفة، حيث تصدرت الدول الست في **حقوق الفئات المستضعفة (٦٩,٢ نقطة)**، كما سجلت نتائج متوسطة في **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** و**الحقوق المدنية**.

إلا أن أداءها ظل منخفضًا في **حرية التجمع وتكوين الجمعيات** و**الوصول إلى العدالة**، وهو ما انعكس على ترتيبها العام في المؤشر.

وتشير هذه النتائج إلى أن بعض السياسات الاجتماعية حققت تقدمًا نسبيًا، بينما لا تزال الإصلاحات المتعلقة بالحريات العامة والعدالة بحاجة إلى مزيد من التطوير.

خامساً: جمهورية تنزانيا المتحدة

أظهرت تنزانيا أداءً منخفضًا في معظم المجالات، ولا سيما **حرية التعبير** و**حرية التجمع** و**الوصول إلى العدالة**.

وفي المقابل، سجلت نتائج أفضل نسبيًا في **حقوق الفئات المستضعفة (٦٥,٠ نقطة)**، إضافة إلى أداء متوسط في **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**.

ويعكس هذا النمط وجود تفاوت بين السياسات الاجتماعية ومستوى حماية الحقوق المدنية والسياسية، بما يحد من الأداء العام للدولة.

سادساً: مملكة إسواتيني

جاءت إسواتيني في المرتبة الأخيرة في المؤشر العام، كما سجلت أدنى النتائج في جميع المجالات تقريبًا.

فقد حصلت على **15نقطة** في الحقوق المدنية، و **20نقطة** في حرية التعبير، و **10نقاط** في حرية التجمع، و **15نقطة** في الوصول إلى العدالة، و **35نقطة** في الحقوق الاقتصادية، و **30نقطة** في حقوق الفئات المستضعفة.

ويشير هذا النمط إلى وجود ضعف هيكلي ممتد يشمل مختلف عناصر منظومة حماية حقوق الإنسان، دون ظهور مجال حقوقي يحقق أداءً مرتفعًا يمكن البناء عليه.

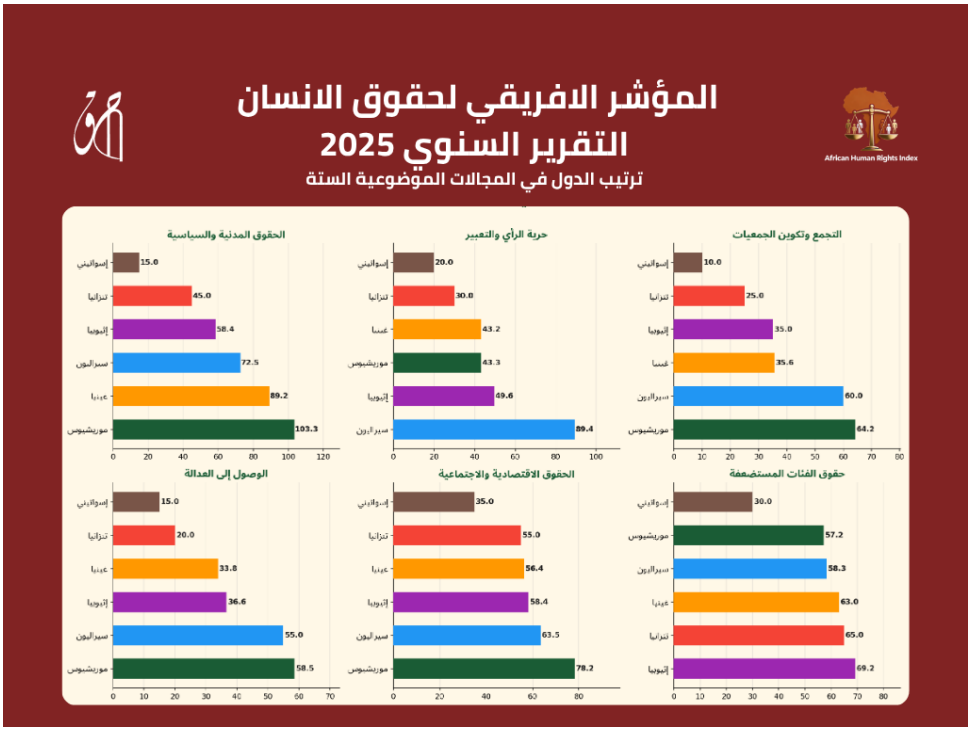

الشكل: ترتيب الدول في المجالات الحقوقية الستة — الألوان تُميّز كل دولة | المصدر: AHRI 2025/2026

٤,٢ المقارنة التحليلية للمجالات الموضوعية

خلال مقارنة أداء الدول في كل مجال موضوعي على حدة، بهدف تحديد المجالات التي تشهد أكبر مستويات التقدم أو التراجع، والكشف عن طبيعة التفاوت الحقوقي بين الدول.

الحقوق المدنية والسياسية

تمثل الحقوق المدنية والسياسية المجال الأعلى تباينًا بين الدول، حيث تراوحت الدرجات بين **103.3نقطة** في موريشيوس و **15.0نقطة** في إسواتيني، بفارق بلغ **88.3نقطة**. ويعكس هذا التفاوت اختلافًا جوهريًا في البيئة الدستورية والمؤسسية ومدى احترام الحقوق الأساسية.

حرية الرأي والتعبير

شهد هذا المجال ثاني أكبر تفاوت، إذ تصدرت سيراليون بنتيجة **89.4نقطة**، بينما سجلت إسواتيني **20.0نقطة** فقط. ويشير ذلك إلى أن حرية التعبير لا تزال من أكثر الحقوق تأثرًا بالبيئة السياسية والتشريعية في الدول محل الدراسة.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

حقق هذا المجال متوسطًا منخفضًا نسبيًا، ولم تتجاوز أعلى درجة **64.2نقطة**، بينما انخفضت إلى **10.0نقاط** في إسواتيني، بما يؤكد استمرار القيود المفروضة على الفضاء المدني في عدد من الدول.

الوصول إلى العدالة

يعد الوصول إلى العدالة المجال الأكثر ضعفًا من حيث الأداء العام، إذ لم تتجاوز أعلى درجة **58.5نقطة**، بينما سجلت أدنى درجة **15.0نقطة**. ويشير ذلك إلى أن تطوير منظومة العدالة يمثل أحد أكبر التحديات المشتركة بين الدول الست.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أظهرت النتائج تقاربًا نسبيًا بين الدول مقارنة بمجالات الحريات العامة، حيث تراوحت الدرجات بين **78.2**و **35.0**نقطة. ويعكس ذلك اهتمامًا متفاوتًا بتحسين السياسات التنموية والخدمات الأساسية، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

حقوق الفئات المستضعفة

يعد هذا المجال الأقل تفاوتًا بين الدول، حيث بلغ الفارق بين أعلى وأدنى أداء **39.2نقطة** فقط، وهو ما يشير إلى وجود اهتمام نسبي لدى مختلف الدول بوضع سياسات موجهة لحماية الفئات الأكثر هشاشة، وإن اختلفت مستويات فعاليتها.

المجال	إسواتيني	أثيوبيا	الاتحاد	غينيا	سيراليون	موريشيوس
الحقوق المدنية	**15.0**	45.0	58.4	89.2	72.5	**103.3**
حرية التعبير	**20.0**	30.0	49.6	43.2	**89.4**	43.3
التجمع والجمعيات	**10.0**	25.0	35.0	35.6	60.0	**64.2**
الوصول للعدالة	**15.0**	20.0	36.6	33.8	55.0	**58.5**
الحقوق الاقتصادية	**35.0**	55.0	58.4	56.4	63.5	**78.2**
الفئات المستضعفة	**30.0**	65.0	**69.2**	63.0	58.3	57.2
المتوسط الكلي	**20.8**	**40.0**	**51.2**	**53.5**	**66.5**	**67.5**

٤,٣ تحليل الفجوات بين الحقوق(Cross-Sector Gap Analysis)

لا يقتصـر تقييم حالة حقوق الإنسـان على معرفة أي الدول حققت درجات أعلى أو أقل، بل يمتد إلى فهم **طبيعة الاختلالات بين المجالات الحقوقية المختلفة**، ومدى اتساق الأداء داخل كل دولة وعلى مستوى العينة ككل.

ويبين التحليل المقارن أن **الحقوق المدنية والسياسية** سجلت أعلى مستويات الأداء النسبي، إلا أنها كانت أيضًا **أكثر المجالات تفاوتًا** بين الدول، وهو ما يعكس اختلافًا كبيرًا في الالتزام الدستوري والمؤسسي بحماية الحقوق الأساسية.

وفي المقابل، يمثل **الوصول إلى العدالة** الحلقة الأضعف في المنظومة الحقوقية للدول محل الدراسة، سواء من حيث المتوسط العام أو محدودية الدرجات المسجلة، بما يؤكد أن فعالية القضاء وآليات الإنصاف لا تزال تمثل التحدي الأكثر إلحاحًا أمام تحسين أوضاع حقوق الإنسان.

كما تكشف النتائج أن **حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات** لا تزالان من أكثر الحقوق تأثرًا بالبيئة السياسية والتشريعية، حيث سجلتا تفاوتًا واسعًا بين الدول، بما يعكس اختلاف مستوى انفتاح المجال العام وحماية المجتمع المدني.

وفي المقابل، جاءت **حقوق الفئات المستضعفة** باعتبارها المجال الأكثر تقاربًا بين الدول، وهو ما يشير إلى وجود توجه عام نحو تبني سياسات لحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة، رغم استمرار التفاوت في كفاءة تنفيذ هذه السياسات.

الاستنتاجات الرئيسة

يمكن استخلاص خمس نتائج رئيسة من التحليل الموضوعي:

١. **موريشيوس** هي الدولة الوحيدة التي حققت أداءً متقدمًا ومتوازنًا في غالبية المجالات الحقوقية .
٢. **سيراليون** تميزت في حرية الرأي والتعبير، مع أداء قوي نسبيًا في بقية المجالات .
٣. **إثيوبيا وتنزانيا** حققتا أفضل نتائج نسبيًا في حقوق الفئات المستضعفة مقارنة ببقية مجالاتهما .
٤. **الوصول إلى العدالة** يمثل التحدي المشترك الأكبر بين الدول الست، بما يجعله أولوية للإصلاح المؤسسي .
٥. تكشف النتائج أن تحسين حالة حقوق الإنسان في إفريقيا يتطلب اتباع **نهج إصلاحي متوازن** يعالج جميع المجالات الحقوقية بصورة متكاملة، لأن التقدم في مجال واحد لا يكفي لتعويض أوجه القصور في المجالات الأخرى .

جمهورية موريشيوس
Republic of Mauritius
AHRI Human Rights Diagnostic Profile
الملف التشخيصي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

الملخص التنفيذي(Executive Snapshot)

تحتل **جمهورية موريشيوس** المركز الأول بين الدول الست محل الدراسة في الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI) ، محققة درجة كلية بلغت **63.29%**، وهي الدولة الوحيدة التي حصلت على تصنيف **"جيد."**

ويكشف التحليل أن موريشيوس تمثل النموذج الأكثر اتساقًا بين الإطار التشريعي، وآليات التنفيذ، والنتائج الفعلية لحقوق الإنسان، حيث تكاد تنعدم الفجوة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج. ويعكس ذلك قدرة المؤسسات الوطنية على تحويل الالتزامات القانونية إلى حماية عملية للحقوق والحريات.

ومع ذلك، لا يعني هذا الأداء غياب التحديات؛ إذ يرصد المؤشر مؤشرات تستدعي المتابعة، من أبرزها القيود غير المباشرة على حرية التعبير، وغياب إطار وطني متكامل لحماية طالبي اللجوء والعمالة المهاجرة، إضافة إلى تحديات ناشئة تتعلق بحرية الصحافة الاستقصائية وحماية بعض الفئات الأكثر هشاشة.

وعليه، يقدم المؤشر موريشيوس باعتبارها **أفضل نموذج مؤسسي داخل عينة الدراسة، مع وجود تحديات قطاعية محدودة تتطلب تدخلات إصلاحية نوعية للحفاظ على استدامة الأداء الحقوقي.**

أولاً: بطاقة الدولة(AHRI Country Profile)

المؤشر	القيمة
العاصمة	بورت لويس
الإقليم	شرق إفريقيا
عدد السكان	1.3مليون نسمة
نظام الحكم	ديمقراطية برلمانية
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	ديوان المظالم (Ombudsperson)
الترتيب في المؤشر	الأول من أصل ٦
الدرجة الكلية	63.29%
التصنيف	جيد

ثانياً: نتائج القياس الكلي(Overall Measurement)

المؤشر	الدرجة
المؤشر الكلي	63.29%
البعد الهيكلي	142 / 202
بعد العمليات	120 / 212
بعد النتائج	142.8 / 219

القراءة التفسيرية

تشير نتائج القياس إلى وجود توازن ملحوظ بين مكونات منظومة حقوق الإنسان في موريشيوس، حيث لا يقتصر الأداء الجيد على البيئة التشريعية، بل يمتد إلى مستوى التنفيذ والنتائج الفعلية. ويُعد هذا الاتساق سمة استثنائية مقارنة ببقية الدول محل الدراسة، التي تظهر فيها فجوات متفاوتة بين الأبعاد الثلاثة.

ثالثاً: تحليل المجالات الحقوقية

المجال	الدرجة	المتوسط القاري	القراءة
الحقوق المدنية والسياسية	**103.3**	63.9	**الأعلى أداءً**
حرية الرأي والتعبير	**43.3**	45.9	**أقل من المتوسط**
التجمع وتكوين الجمعيات	**64.2**	38.3	**أداء مرتفع**
الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	**58.5**	36.5	**أداء مرتفع**
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	**78.2**	57.8	**الأعلى أداءً**
حقوق الفئات الأولى بالرعاية	**57.2**	57.1	**قريب من المتوسط**

التفسير الموضوعي

يكشف توزيع المؤشرات الموضوعية عن منظومة حقوقية متوازنة نسبيًا، تحقق نتائج مرتفعة في أغلب المجالات الأساسية، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى العدالة. وفي المقابل، يظهر الانخفاض النسبي في مؤشر حرية الرأي والتعبير باعتباره أبرز نقطة تستحق المتابعة، بما يشير إلى أن التحديات الحالية ذات طبيعة قطاعية أكثر من كونها بنيوية.

رابعاً: تفسير الأداء المؤسسي

مواطن القوة

- أعلى درجة كلية بين الدول محل الدراسة.
- أفضل أداء في بعد النتائج على مستوى العينة.
- اتساق مرتفع بين الإطار التشريعي والتطبيق العملي.
- أداء متقدم في الحقوق المدنية والسياسية.
- مؤسسات عامة أكثر قدرة على ترجمة الالتزامات القانونية إلى واقع عملي.

مواطن القصور

- تراجع نسبي في مؤشر حرية الرأي والتعبير مقارنة ببقية المجالات.
- غياب إطار وطني متكامل لتنظيم اللجوء وحماية طالبي اللجوء.
- تحديات تتعلق بحماية العمالة المهاجرة.
- مؤشرات على تضييق غير مباشر على الصحافة الاستقصائية.
- استمرار بعض مظاهر الاستغلال الاقتصادي للفئات الهشة.

الاتجاهات الناشئة

تشير البيانات إلى أن الأداء الحقوقي العام لا يزال مستقرًا، إلا أن بعض المؤشرات النوعية تستدعي المتابعة، خاصة ما يتعلق بحرية الإعلام، والتغيرات الديموغرافية المرتبطة بارتفاع نسبة كبار السن، وضمان الحماية الاجتماعية للفئات غير المشمولة بصورة كافية في السياسات العامة.

خامساً: تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة	بعد النتائج	البعد الهيكلي
-0.8	142.8	142

القراءة التشخيصية

تكشف الفجوة المحدودة للغاية بين البعد الهيكلي وبعد النتائج عن مستوى مرتفع من الاتساق المؤسسي، بما يعني أن الالتزامات القانونية والسياسات العامة تنعكس بصورة ملموسة على الواقع الحقوقي. وتمثل هذه النتيجة استثناءً داخل عينة الدراسة، حيث تُظهر الدول الأخرى فجوات تنفيذية أكبر بدرجات متفاوتة. ويشير ذلك إلى أن التحدي الرئيسي في موريشيوس لا يتمثل في ضعف التنفيذ، وإنما في معالجة قضايا حقوقية نوعية لم تشملها الإصلاحات الحالية بصورة كافية.

سادساً: التشخيص الحقوقي(Human Rights Diagnosis)

التشخيص المؤسسي

تتمتع موريشيوس بمنظومة مؤسسية تتسم بدرجة عالية من الاتساق بين البناء التشريعي، وآليات التنفيذ، والنتائج الفعلية، وهو ما يفسر تصدرها عينة الدراسة. ولا تكمن الإشكالية الرئيسية في ضعف المؤسسات أو غياب التشريعات، وإنما في استمرار بعض أوجه القصور القطاعية التي تؤثر في فئات محددة أو حقوق بعينها.

التشخيص الحقوقي

يخلص المؤشر إلى أن الحالة الحقوقية في موريشيوس تمثل **نموذجًا مؤسسيًا متماسكًا**، مع وجود تحديات محدودة في حرية التعبير، وحماية اللاجئين والعمالة المهاجرة، وبعض مظاهر الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة. وبذلك، لا تواجه الدولة أزمة هيكلية في منظومة حقوق الإنسان، وإنما تحتاج إلى إصلاحات نوعية للحفاظ على مستوى الأداء وتعزيز شموليته.

سابعاً: بطاقة التشخيص الحقوقي(AHRI Diagnostic Card)

البند	النتيجة
الترتيب	الأول
الدرجة الكلية	63.29%
التصنيف	جيد
النمط الحقوقي	منظومة حقوقية مؤسسية متماسكة
التشخيص الرئيسي(ADC)	ADC-800 – اتساق مؤسسي مرتفع
مستوى الخطورة	منخفض
الفجوة الرئيسية	حرية التعبيروحماية الفئات الهشة
الاتجاه العام	مستقرمع تحديات نوعية ناشئة
أولوية الإصلاح	الحفاظ على المكتسبات ومعالجة الثغرات القطاعية

ثامناً: أولويات الإصلاح

أولويات عاجلة

- استكمال إطار وطني شامل لحماية طالبي اللجوء واللاجئين.
- تعزيز الضمانات القانونية والعملية لحرية الصحافة الاستقصائية.

أولويات متوسطة المدى

- تطوير سياسات حماية العمالة المهاجرة.
- تعزيز آليات حماية الفئات الأولى بالرعاية، بما يشمل كبار السن وضحايا الاستغلال.

أولويات طويلة المدى

- الحفاظ على الاتساق المؤسسي بين التشريعات والتنفيذ.
- تطوير آليات الرصد والتقييم الدوري لضمان استدامة الأداء الحقوقي.

جمهورية سيراليون
Republic of Sierra Leone
AHRI Human Rights Diagnostic Profile
الملف التشخيصي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي2025/2026 (Founding Edition)

الملخص التنفيذي(Executive Snapshot)

تحتل **جمهورية سيراليون** المركز الثاني بين الدول الست محل الدراسة، محققة درجة كلية بلغت **60.60%**، وتصنيف **"مقبول** ."وعلى الرغم من احتلالها مرتبة متقدمة في المؤشر الكلي، فإن التحليل يكشف عن واحدة من أكبر المفارقات الحقوقية في عينة الدراسة.

فقد سجلت سيراليون أعلى أداء في **البعد الهيكلي** (١٩٠ من أصل ٢٠٢ نقطة)، بما يعكس إطارًا دستوريًا وتشريعيًا متقدمًا، شمل إصلاحات جوهرية مثل إلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء جريمة التشهير الجنائي، واعتماد تشريعات لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الأطفال.

إلا أن هذه المنظومة القانونية لم تنعكس على الواقع العملي، حيث سجلت الدولة **64.5نقطة فقط في بعد النتائج**، بما يخلق فجوة تنفيذية بلغت **125.5نقطة**، وهي من أوسع الفجوات بين الدول محل الدراسة. ويشير ذلك إلى أن التحدي الرئيسي في سيراليون لا يكمن في غياب التشريعات، وإنما في ضعف التنفيذ المؤسسي، واستمرار الإفلات من العقاب، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على تحويل الإصلاحات القانونية إلى حماية فعلية للحقوق.

أولاً: بطاقة الدولة(AHRI Country Profile)

القيمة	المؤشر
فريتاون	**العاصمة**
غرب إفريقيا	**الإقليم**
8.6مليون نسمة	**عدد السكان**
جمهورية رئاسية	**نظام الحكم**
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان(HRCSL)	**المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان**
الثاني من أصل ٦	**الترتيب في المؤشر**
60.60%	**الدرجة الكلية**
مقبول	**التصنيف**

ثانياً: نتائج القياس الكلي(Overall Measurement)

المؤشر	الدرجة
المؤشر الكلي	60.60%
البعد الهيكلي	190 / 202
بعد العمليات	125 / 212
بعد النتائج	64.5 / 219

القراءة التفسيرية

تكشف نتائج القياس عن مفارقة مؤسسية واضحة؛ إذ تمتلك سيراليون الإطار التشريعي الأقوى بين الدول محل الدراسة، إلا أن هذا التقدم لا يقابله مستوى مماثل من التنفيذ أو النتائج. ويعكس هذا التباين وجود اختلال بين الإرادة التشريعية والقدرة المؤسسية على إنفاذ الحقوق، وهو ما يفسر الفجوة الواسعة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج.

ثالثاً: تحليل المجالات الحقوقية

المجال	الدرجة	المتوسط القاري	القراءة
الحقوق المدنية والسياسية	**72.5**	63.9	**أداء جيد**
حرية الرأي والتعبير	**89.4**	45.9	**الأعلى أداءً**
التجمع وتكوين الجمعيات	**60.0**	38.3	**أداء متقدم**
الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	**55.0**	36.5	**أداء متوسط**
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	**63.5**	57.8	**أداء متوسط**
حقوق الفئات الأولى بالرعاية	**58.3**	57.1	**قريب من المتوسط**

التفسير الموضوعي

تُظهر المؤشرات الموضوعية أداءً مرتفعًا في مجال حرية الرأي والتعبير، وهو ما يعكس أثر الإصلاحات التشريعية الأخيرة، ولا سيما إلغاء تجريم التشهير. كما تحقق الدولة نتائج جيدة نسبيًا في الحقوق المدنية والسياسية. في المقابل، لا ينعكس هذا التقدم بصورة متوازنة على مجالات العدالة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، مما يشير إلى استمرار التحديات في تنفيذ السياسات العامة وضمان فعاليتها.

رابعاً: تفسير الأداء المؤسسي

مواطن القوة

- أعلى درجة في البعد الهيكلي بين الدول محل الدراسة.
- تصدر مؤشر حرية الرأي والتعبير.
- إصلاحات تشريعية جوهرية شملت إلغاء عقوبة الإعدام.
- تشريعات متقدمة لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- حظر زواج الأطفال وتعزيز حماية المرأة.

مواطن القصور

- فجوة تنفيذية واسعة بين التشريع والواقع.
- استمرار الاكتظاظ داخل أماكن الاحتجاز.
- ضعف تنفيذ أحكام القضاء الإقليمي.
- استمرار ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث دون تجريم شامل.
- مخاطر توسع التشريعات الأمنية والسيبرانية على الحيز المدني.

الاتجاهات الناشئة

تشير الاتجاهات إلى استمرار مسار الإصلاح التشريعي، إلا أن هذا المسار يقابله تضييق تدريجي في المجال المدني من خلال أدوات تشريعية جديدة، بما يثير مخاوف من تراجع تدريجي في بعض المكتسبات الحقوقية إذا لم تُدعّم بضمانات مؤسسية فعالة.

خامساً: تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة	بعد النتائج	البعد الهيكلي
125.5	64.5	190

القراءة التشخيصية

تمثل الفجوة البالغة **125.5نقطة** واحدة من أكبر الفجوات التنفيذية في عينة الدراسة، وتعكس انفصالًا واضحًا بين جودة الإطار القانوني ومستوى الحماية الفعلية للحقوق. وتشير هذه النتيجة إلى أن الإصلاحات التشريعية، رغم أهميتها، لم تُترجم بعد إلى مؤسسات أكثر كفاءة أو إلى تحسن ملموس في حياة المواطنين. وتكشف الفجوة عن أزمة تنفيذ مؤسسي أكثر منها أزمة تشريعية.

سادساً: التشخيص الحقوقي(Human Rights Diagnosis)

التشخيص المؤسسي

تتمتع سيراليون بإطار قانوني متقدم يتوافق بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية، إلا أن المؤسسات التنفيذية والقضائية لم تتمكن من تحويل هذا الإطار إلى نتائج عملية. وتتمثل الإشكالية الأساسية في ضعف الامتثال والتنفيذ، واستمرار معوقات الحوكمة، وغياب المساءلة الكافية في بعض القطاعات.

التشخيص الحقوقي

يصنف المؤشر الحالة الحقوقية في سيراليون باعتبارها **منظومة إصلاح تشريعي متقدمة تعاني من فجوة تنفيذية حرجة**. ولا تكمن المشكلة في نقص القوانين أو ضعف الالتزامات الدولية، وإنما في محدودية القدرة المؤسسية على تنفيذها وإنفاذها بصورة متسقة.

سابعاً: بطاقة التشخيص الحقوقي(AHRI Diagnostic Card)

البند	النتيجة
الترتيب	الثاني
الدرجة الكلية	60.60%
التصنيف	مقبول
الهوية الحقوقية	منظومة إصلاح تشريعي متقدمة ذات فجوة تنفيذية حرجة
التشخيص الرئيسي(ADC)	ADC-200 – امتثال ورقي – ADC-100 +فجوة تنفيذية
مستوى الخطورة	مرتفع
الفجوة الرئيسية	التنفيذ المؤسسي و إنفاذ التشريعات
الاتجاه العام	إصلاح تشريعي مستمر يقابله تباطؤ في التنفيذ
أولوية الإصلاح	تعزيز كفاءة المؤسسات وضمان تنفيذ التشريعات

ثامناً: أولويات الإصلاح

أولويات عاجلة

- مراجعة مشروع قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٢٥ لضمان توافقه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تنفيذ أحكام محكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وتعزيز المساءلة عن انتهاكات الأجهزة الأمنية.
- اعتماد إطار قانوني يجرّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بصورة صريحة وشاملة.

أولويات متوسطة المدى

- تطوير قدرات مؤسسات إنفاذ القانون والنيابة العامة لضمان التطبيق الفعلي للتشريعات.
- تحسين أوضاع أماكن الاحتجاز ومعالجة مشكلة الاكتظاظ.
- تعزيز استقلال القضاء ورفع كفاءة آليات الرقابة على تنفيذ الأحكام.

أولويات طويلة المدى

- تحويل الإصلاحات التشريعية إلى سياسات عامة قابلة للقياس والتقييم.
- ترسيخ ثقافة الامتثال المؤسسي وربط الإصلاح القانوني بمؤشرات أداء وطنية.
- توسيع مشاركة المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الالتزامات الحقوقية.

جمهورية غينيا
Republic of Guinea
AHRI Human Rights Diagnostic Profile
الملف التشخيصي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي2025/2026 (Founding Edition)

الملخص التنفيذي(Executive Snapshot)

تحتل **جمهورية غينيا** المركز الثالث بين الدول الست محل الدراسة، محققة **49.49%**من الدرجة الكلية، بما يضعها ضمن فئة **"ضعيف جداً** ."وتكشف نتائج المؤشر عن حالة حقوقية تتسم بوجود إطار قانوني ومؤسسي قائم، إلا أن فعاليته تتراجع بصورة واضحة على مستوى التنفيذ والنتائج.

ورغم حصول الدولة على **162.5نقطة في البعد الهيكلي**، فإن **بعد العمليات لم يتجاوز ٧٠ نقطة**، بينما بلغ **بعد النتائج ٨٨,٧ نقطة**، وهو ما أفرز فجوة تنفيذية قدرها **73.8نقطة** .وتشير هذه النتائج إلى أن التحدي الرئيسي لا يرتبط بغياب التشريعات، وإنما بقدرة المؤسسات على تطبيقها وضمان احترامها في الممارسة العملية.

كما تكشف المؤشرات الموضوعية عن تباين واضح بين المجالات الحقوقية؛ إذ تسجل الدولة أداءً مرتفعًا نسبيًا في بعض المؤشرات الهيكلية، مقابل تراجع في حرية التعبير، وحرية التجمع، والوصول إلى العدالة، بما يعكس ضغوطًا متزايدة على البيئة المدنية خلال المرحلة الانتقالية.

أولاً: بطاقة الدولة(AHRI Country Profile)

المؤشر	البيانات
العاصمة	كوناكري
الإقليم	غرب إفريقيا
عدد السكان	14.37مليون نسمة
نظام الحكم	نظام انتقالي
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (محدودة الصلاحيات)
الترتيب في المؤشر	الثالث من أصل ٦
الدرجة الكلية	49.49%
التصنيف	ضعيف جداً

ثانياً: نتائج القياس الكلي(Overall Measurement)

المؤشر	الدرجة
المؤشر الكلي	49.49%
البعد الهيكلي	162.5 / 202
بعد العمليات	70 / 212
بعد النتائج	88.7 / 219

القراءة التفسيرية

تعكس نتائج القياس وجود مستوى مقبول نسبيًا من الالتزامات الهيكلية، إلا أن الأداء ينخفض بصورة ملحوظة عند الانتقال إلى مستوى التنفيذ ثم النتائج. ويشير هذا النمط إلى أن الإطار القانوني لم ينجح في إنتاج مؤسسات قادرة على توفير حماية فعالة للحقوق والحريات، وهو ما انعكس مباشرة على انخفاض الدرجة الكلية للدولة.

ثالثاً: تحليل المجالات الحقوقية

المجال	الدرجة	المتوسط القاري	القراءة
الحقوق المدنية والسياسية	89.2	63.9	أعلى من المتوسط
حرية الرأي والتعبير	43.2	45.9	أقل من المتوسط
حرية التجمع وتكوين الجمعيات	35.6	38.3	ضعيف
الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	33.8	36.5	الأضعف أداءً
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	56.4	57.8	قريب من المتوسط
حقوق الفئات الأولى بالرعاية	63.0	57.1	أعلى من المتوسط

التفسير الموضوعي

تكشف المؤشرات الموضوعية عن أداء غير متوازن بين المجالات المختلفة. فعلى الرغم من تحقيق نتائج مرتفعة نسبيًا في الحقوق المدنية والسياسية من حيث الإطار القانوني، فإن المؤشرات المرتبطة بالحريات العامة وسيادة القانون تسجل مستويات أدنى من المتوسط القاري، ولا سيما في حرية التجمع والوصول إلى العدالة. ويشير هذا التباين إلى أن البيئة المؤسسية لا تزال تواجه تحديات في توفير الضمانات العملية اللازمة لممارسة الحقوق الأساسية.

رابعاً: تفسير الأداء المؤسسي

مواطن القوة

- استمرار وجود إطار دستوري وتشريعي ينظم حماية الحقوق الأساسية.
- تنظيم انتخابات رئاسية واعتماد دستور جديد خلال الفترة محل الرصد.
- امتلاك موارد طبيعية كبيرة تمثل فرصة لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- استثمارات في البنية التحتية الرقمية يمكن أن تدعم تحسين الخدمات العامة مستقبلاً.

مواطن القصور

- تراجع مؤشرات التعددية السياسية وحرية التنظيم.
- استمرار مزاعم الاختفاء القسري بحق معارضين ونشطاء.
- ضعف الوصول إلى العدالة واستقلال مؤسسات إنفاذ القانون.
- استمرار تحديات العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.
- محدودية استقلال وصلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

الاتجاهات العامة

تشير المؤشرات إلى استمرار تراجع البيئة المدنية خلال المرحلة الانتقالية، مع انخفاض فعالية المؤسسات الضامنة للحقوق والحريات. كما توحي البيانات بأن الإصلاحات الدستورية والتنظيمية لم تنعكس بعد على تحسين ملموس في مؤشرات الحماية الفعلية لحقوق الإنسان.

خامساً: تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة التنفيذية	بعد النتائج	البعد الهيكلي
73.8نقطة	88.7	162.5

القراءة التشخيصية

تعكس الفجوة التنفيذية وجود مسافة واضحة بين الالتزامات الهيكلية ومستوى الحماية الفعلية للحقوق. ورغم أن هذه الفجوة أقل من مثيلتها في سيراليون، فإنها تكشف عن محدودية قدرة المؤسسات على تحويل الإطار القانوني إلى نتائج ملموسة، خاصة في المجالات المرتبطة بالحريات العامة وسيادة القانون.

سادساً: التشخيص الحقوقي(Human Rights Diagnosis)

التشخيص المؤسسي

تشير نتائج المؤشر إلى أن الإطار المؤسسي في غينيا لا يزال يحتفظ بمقومات قانونية أساسية، إلا أن فعاليته تتأثر بتراجع استقلال المؤسسات وضعف آليات المساءلة، الأمر الذي يحد من قدرته على ضمان التطبيق المتوازن للحقوق والحريات.

التشخيص الحقوقي

يخلص المؤشر إلى أن التحدي الرئيسي في غينيا يتمثل في تراجع البيئة المؤسسية الضامنة للحريات العامة خلال المرحلة الانتقالية. ولا يرتبط الانخفاض في الأداء بغياب التشريعات وحده، وإنما بمحدودية قدرة المؤسسات على إنفاذها بصورة مستقلة وفعالة، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على مؤشرات العدالة، والمشاركة السياسية، وحماية المجال المدني.

سابعاً: بطاقة التشخيص الحقوقي(AHRI Diagnostic Card)

البند	النتيجة
الترتيب	الثالث
الدرجة الكلية	49.49%
التصنيف	ضعيف جداً
الهوية الحقوقية	منظومة انتقالية تعاني من تراجع الضمانات المؤسسية
التشخيص الرئيسي(ADC)	ADC-300 – تراجع الضمانات المؤسسية وسيادة القانون
مستوى الخطورة	مرتفع
الفجوة الرئيسية	استقلال المؤسسات والحريات العامة
الاتجاه العام	تراجع تدريجي في البيئة الحقوقية
أولوية الإصلاح	تعزيز استقلال المؤسسات واستعادة الضمانات الديمقراطية

ثامناً: أولويات الإصلاح

أولويات عاجلة

- ضمان حماية حرية التنظيم السياسي وحرية تكوين الجمعيات وفقًا للالتزامات الدولية.
- إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في جميع ادعاءات الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة.
- تعزيز استقلال القضاء وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أولويات متوسطة المدى

- مراجعة التشريعات والإجراءات المنظمة للحريات العامة بما يضمن توافقها مع المعايير الدولية.
- تمكين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من ممارسة اختصاصاتها باستقلالية وفعالية.
- تحسين الوصول إلى العدالة وتعزيز كفاءة مؤسسات إنفاذ القانون.

أولويات طويلة المدى

- استكمال مسار الانتقال السياسي في إطار يحترم سيادة القانون والفصل بين السلطات.
- تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية بما يدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء منظومة مؤسسية قادرة على تحويل الإصلاحات القانونية إلى نتائج ملموسة ومستدامة في مجال حقوق الإنسان.

تاسعاً: الخلاصة التشخيصية(Diagnostic Conclusion)

تخلص نتائج **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** إلى أن التحدي الرئيسي في جمهورية غينيا لا يتمثل في غياب الإطار القانوني أو الموارد الوطنية، وإنما في محدودية فعالية المؤسسات الضامنة لسيادة القانون والحريات العامة خلال المرحلة الانتقالية. وتظهر البيانات أن انخفاض مؤشرات العدالة، وحرية التجمع، وحرية التعبير أسهم في تقليص الأثر العملي للالتزامات الهيكلية، وهو ما انعكس على الأداء الكلي للدولة. وعليه، يصنف المؤشر الحالة الحقوقية في غينيا باعتبارها **منظومة انتقالية تواجه تراجعًا في الضمانات المؤسسية**، بما يجعل استعادة استقلال المؤسسات وتعزيز المساءلة وسيادة القانون أولوية إصلاحية أساسية لتحسين الأداء الحقوقي في المراحل المقبلة.

جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية
Federal Democratic Republic of Ethiopia
AHRI Human Rights Diagnostic Profile
الملف التشخيصي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي2025/2026 (Founding Edition)

الملخص التنفيذي(Executive Snapshot)

تحتل **جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية** المركز الرابع بين الدول الست محل الدراسة، محققة **47.00%**من الدرجة الكلية، بما يضعها ضمن فئة **"ضعيف جداً** ."وتكشف نتائج المؤشر عن واحدة من أكثر الحالات تعقيدًا داخل عينة التقرير، حيث يجتمع إطار دستوري وتشريعي متقدم مع تراجع حاد في مستوى التنفيذ والنتائج.

وسجلت إثيوبيا **187نقطة في البعد الهيكلي**، وهو ثاني أعلى أداء بين الدول محل الدراسة، إلا أن **بعد العمليات لم يتجاوز ٦٥ نقطة**، بينما سجل **بعد النتائج ٥٥,١ نقطة فقط**، لتبلغ الفجوة التنفيذية **131.8نقطة**، وهي أوسع فجوة تقريبًا في عينة الدراسة.

وتشير النتائج إلى أن التحدي الرئيسي لا يتمثل في نقص الالتزامات القانونية، وإنما في محدودية قدرة المؤسسات على إنفاذها في ظل استمرار النزاعات المسلحة، وتكرار التدابير الاستثنائية، والضغوط الواقعة على مؤسسات العدالة والإعلام والمجتمع المدني.

أولاً: بطاقة الدولة(AHRI Country Profile)

المؤشر	البيانات
العاصمة	**أديس أبابا**
الإقليم	**شرق إفريقيا**
عدد السكان	**138.5مليون نسمة**
نظام الحكم	**جمهورية برلمانية اتحادية**
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	**اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان(EHRC)**
الترتيب في المؤشر	**الرابع من أصل ٦**
الدرجة الكلية	**47.00%**
التصنيف	**ضعيف جداً**

ثانياً: نتائج القياس الكلي(Overall Measurement)

المؤشر	الدرجة
المؤشر الكلي	47.00%
البعد الهيكلي	187 / 202
بعد العمليات	65 / 212
بعد النتائج	55.1 / 219

القراءة التفسيرية

تعكس نتائج القياس وجود منظومة قانونية متقدمة نسبيًا، إلا أن مستويات التنفيذ والنتائج تشهد انخفاضًا حادًا. ويشير هذا التباين إلى أن فعالية الإطار القانوني تتأثر بصورة مباشرة بقدرة المؤسسات على العمل في بيئة مستقرة تضمن استقلال القضاء، واستمرار عمل المجتمع المدني، وحماية الحريات الأساسية.

ثالثاً: تحليل المجالات الحقوقية

المجال	الدرجة	المتوسط القاري	القراءة
الحقوق المدنية والسياسية	58.4	63.9	أقل من المتوسط
حرية الرأي والتعبير	49.6	45.9	أعلى قليلًا من المتوسط
حرية التجمع وتكوين الجمعيات	35.0	38.3	ضعيف
الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	36.6	36.5	قريب من المتوسط
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	58.4	57.8	قريب من المتوسط
حقوق الفئات الأولى بالرعاية	69.2	57.1	الأعلى أداءً

التفسير الموضوعي

تظهر المؤشرات الموضوعية تباينًا بين المجالات المختلفة. فقد حققت الدولة أعلى نتائجها في حقوق الفئات الأولى بالرعاية، كما سجلت أداءً قريبًا من المتوسط في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، لا تزال مؤشرات حرية التجمع، والحقوق المدنية والسياسية، والوصول إلى العدالة تعكس تحديات مؤسسية ترتبط بقدرة الدولة على ضمان ممارسة الحقوق بصورة متسقة في مختلف الأقاليم.

رابعاً: تفسير الأداء المؤسسي

مواطن القوة

- إطار دستوري متقدم يتضمن ضمانات دستورية واسعة للحقوق الأساسية.
- الانضمام إلى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- إصلاحات تشريعية في مجال الإعلام وإلغاء تجريم التشهير.
- أداء مرتفع نسبيًا في مؤشر حقوق الفئات الأولى بالرعاية.

مواطن القصور

- اتساع الفجوة بين الإطار القانوني والواقع العملي.
- استمرار تأثير النزاعات المسلحة على حماية الحقوق الأساسية.
- ضغوط على استقلال القضاء ومؤسسات العدالة.
- قيود متزايدة على عمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام.
- انخفاض فعالية المؤسسات في إنفاذ الضمانات القانونية.

الاتجاهات العامة

تشير المؤشرات إلى أن استمرار النزاعات والتدابير الاستثنائية يحد من قدرة المؤسسات على تنفيذ الالتزامات الدستورية، ويؤثر بصورة مباشرة في مستويات الحماية الفعلية للحقوق، رغم استمرار الإطار القانوني في الاحتفاظ بدرجة مرتفعة من الاتساق مع المعايير الدولية.

خامساً: تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة التنفيذية	بعد النتائج	البعد الهيكلي
131.8نقطة	55.1	187

القراءة التشخيصية

تمثل الفجوة التنفيذية البالغة **131.8نقطة** إحدى أكبر الفجوات في عينة الدراسة، وتعكس انفصالًا واضحًا بين الالتزامات القانونية والواقع العملي. وتشير النتائج إلى أن فعالية المنظومة الحقوقية لا تتحدد بوجود التشريعات فحسب، وإنما بقدرة المؤسسات على تطبيقها بصورة مستقلة وفعالة، وهو ما يظهر تراجعًا ملحوظًا في الحالة الإثيوبية خلال الفترة محل الرصد.

سادساً: التشخيص الحقوقي(Human Rights Diagnosis)

التشخيص المؤسسي

تكشف نتائج المؤشر عن منظومة قانونية متقدمة نسبيًا، إلا أن فعاليتها تتأثر بصورة كبيرة بالضغوط الواقعة على المؤسسات العامة، واستمرار النزاعات، وضعف قدرة أجهزة العدالة والرقابة على إنفاذ الضمانات الدستورية بصورة متسقة في جميع أنحاء الدولة.

التشخيص الحقوقي

يخلص المؤشر إلى أن التحدي الرئيسي في إثيوبيا يتمثل في **الانفصال بين قوة الإطار القانوني وضعف القدرة المؤسسية على تنفيذه** .وتعكس المؤشرات حالة تتراجع فيها فعالية الحماية الحقوقية نتيجة تراكم الضغوط الأمنية والمؤسسية، بما يؤثر في مستويات العدالة، والحريات العامة، والتمتع الفعلي بالحقوق.

سابعاً: بطاقة التشخيص الحقوقي(AHRI Diagnostic Card)

البند	النتيجة
الترتيب	الرابع
الدرجة الكلية	47.00%
التصنيف	ضعيف جداً
الهوية الحقوقية	منظومة قانونية متقدمة تعاني من انهيار في الفاعلية المؤسسية
التشخيص الرئيسي(ADC)	ADC-400 – انفصال بين الشرعية القانونية والفاعلية المؤسسية
مستوى الخطورة	مرتفع جدًا
الفجوة الرئيسية	تنفيذ الضمانات الدستورية وسيادة القانون
الاتجاه العام	تراجع مستمر في الفاعلية المؤسسية
أولوية الإصلاح	استعادة قدرة المؤسسات على إنفاذ الحقوق

ثامناً: أولويات الإصلاح

أولويات عاجلة

- تعزيز حماية استقلال القضاء وضمان عدم تعرض القضاة وأعضاء النيابة لأي تدخلات تؤثر في أداء مهامهم.
- مراجعة التدابير الاستثنائية والتشريعات ذات الصلة بما يضمن توافقها مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.
- توفير ضمانات قانونية ومؤسسية تكفل حرية عمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

أولويات متوسطة المدى

- تطوير آليات المساءلة عن الانتهاكات المرتبطة بالنزاعات المسلحة وفقًا للمعايير الدولية.
- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الرصد والمتابعة بصورة مستقلة.
- توسيع برامج حماية الفئات المتأثرة بالنزاعات وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

أولويات طويلة المدى

- تعزيز سيادة القانون واستقلال المؤسسات العامة باعتبارهما الأساس لتحويل الالتزامات الدستورية إلى نتائج ملموسة.
- استكمال الإصلاحات المؤسسية بما يضمن استدامة حماية الحقوق والحريات في جميع الأقاليم.
- ربط برامج الإصلاح الاقتصادي بإجراءات تضمن عدم الإضرار بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

تاسعاً: الخلاصة التشخيصية(Diagnostic Conclusion)

تخلص نتائج **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** إلى أن الحالة الحقوقية في جمهورية إثيوبيا تتميز بوجود **إطار قانوني متقدم يقابله تراجع واضح في الفاعلية المؤسسية**. وتبين المؤشرات أن استمرار النزاعات المسلحة، والضغوط الواقعة على مؤسسات العدالة، والتحديات المرتبطة بإنفاذ الضمانات الدستورية، أسهمت في اتساع الفجوة بين الالتزامات القانونية والنتائج الفعلية. وعليه، يصنف المؤشر الحالة الإثيوبية باعتبارها **منظومة قانونية قوية تواجه أزمة تنفيذ مؤسسي ممتدة**، بما يجعل تعزيز استقلال المؤسسات، وترسيخ سيادة القانون، وتحسين قدرة أجهزة الدولة على إنفاذ الحقوق، الأولوية الإصلاحية الأكثر إلحاحًا.

جمهورية تنزانيا المتحدة
United Republic of Tanzania
AHRI Human Rights Diagnostic Profile
الملف التشخيصي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي2025/2026 (Founding Edition)

الملخص التنفيذي(Executive Snapshot)

تحتل **جمهورية تنزانيا المتحدة** المركز الخامس بين الدول الست محل الدراسة، محققة **41.57%**من الدرجة الكلية، بما يضعها ضمن فئة **"ضعيف جداً** ."وتكشف نتائج المؤشر عن تراجع واضح في مستوى الحماية الفعلية للحقوق، رغم استمرار وجود إطار قانوني ومؤسسي يوفر أساسًا للالتزامات الحقوقية.

وسجلت الدولة **155نقطة في البعد الهيكلي**، مقابل **53نقطة في بعد العمليات** و **62.5نقطة في بعد النتائج**، لتبلغ الفجوة التنفيذية **92.5نقطة** .ويشير هذا النمط إلى أن التحسن النسبي في البناء القانوني لم ينعكس على فعالية المؤسسات أو على مستوى التمتع الفعلي بالحقوق والحريات.

وتبين المؤشرات أن أكبر مواطن الضعف تتركز في **حرية التعبير**، **وحرية التجمع**، **والوصول إلى العدالة**، وهي المجالات التي شهدت أكبر تراجع خلال الفترة محل الرصد، ولا سيما في السياق المرتبط بالانتخابات العامة.

أولاً: بطاقة الدولة(AHRI Country Profile)

المؤشر	البيانات
العاصمة	دودوما
الإقليم	شرق إفريقيا
عدد السكان	67مليون نسمة
نظام الحكم	جمهورية رئاسية
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد
الترتيب في المؤشر	الخامس من أصل ٦
الدرجة الكلية	41.57%
التصنيف	ضعيف جداً

ثانياً: نتائج القياس الكلي(Overall Measurement)

المؤشر	الدرجة
المؤشر الكلي	41.57%
البعد الهيكلي	155 / 202
بعد العمليات	53 / 212
بعد النتائج	62.5 / 219

القراءة التفسيرية

تعكس نتائج القياس وجود التزامات قانونية ومؤسسية متوسطة المستوى، إلا أن الأداء التنفيذي والنتائج الميدانية يشهدان انخفاضًا ملحوظًا. ويشير ذلك إلى أن فعالية الإطار القانوني لم تكن كافية لضمان حماية الحقوق الأساسية في الممارسة العملية، خاصة خلال الفترة التي شهدت استحقاقات سياسية وانتخابية.

ثالثاً: تحليل المجالات الحقوقية

المجال	الدرجة	المتوسط القاري	القراءة
الحقوق المدنية والسياسية	**45.0**	63.9	**أقل من المتوسط**
حرية الرأي والتعبير	**30.0**	45.9	**منخفضة**
حرية التجمع وتكوين الجمعيات	**25.0**	38.3	**منخفضة جدًا**
الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	**20.0**	36.5	**الأدنى أداءً**
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	**55.0**	57.8	**قريب من المتوسط**
حقوق الفئات الأولى بالرعاية	**65.0**	57.1	**أعلى من المتوسط**

التفسير الموضوعي

تكشف المؤشرات الموضوعية عن اختلال واضح بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. ففي حين حافظت الدولة على أداء قريب من المتوسط في بعض الحقوق الاجتماعية، سجلت مؤشرات الحريات العامة وسيادة القانون مستويات منخفضة، بما يعكس أن القيود المفروضة على المجال المدني أثرت بصورة مباشرة في الأداء الحقوقي العام.

رابعاً: تفسير الأداء المؤسسي

مواطن القوة

- استمرار وجود إطار قانوني يوفر أساسًا لحماية الحقوق والحريات.
- مستوى مرتفع من الانخراط في الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- أداء إيجابي نسبيًا في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية.
- استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين وتوفير إطار قانوني لإدارتهم.

مواطن القصور

- تراجع مؤشرات حرية التعبير وحرية التجمع خلال الفترة محل الرصد.
- انخفاض فعالية منظومة العدالة والمساءلة.
- استمرار ورود تقارير عن استخدام القوة المفرطة، والاختفاء القسري، والانتهاكات المرتبطة بالسياق الانتخابي.
- اتساع القيود المفروضة على الفضاء الرقمي ووسائل الإعلام.
- محدودية المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.

الاتجاهات العامة

تشير البيانات إلى أن الفترة المرتبطة بالانتخابات شهدت تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات الحريات العامة، بما انعكس بصورة مباشرة على نتائج المؤشر. كما توحي المؤشرات بأن الضغوط الواقعة على المجال المدني أصبحت أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الأداء الحقوقي للدولة.

خامساً: تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة التنفيذية	بعد النتائج	البعد الهيكلي
92.5نقطة	62.5	155

القراءة التشخيصية

تعكس الفجوة التنفيذية استمرار مسافة كبيرة بين الالتزامات القانونية ومستوى الحماية الفعلية للحقوق. وتشير النتائج إلى أن انخفاض فعالية مؤسسات العدالة والمساءلة أسهم في الحد من قدرة الإطار القانوني على إنتاج نتائج ملموسة، خاصة في المجالات المرتبطة بالحريات العامة.

سادساً: التشخيص الحقوقي(Human Rights Diagnosis)

التشخيص المؤسسي

تشير نتائج المؤشر إلى أن التحدي المؤسسي في تنزانيا لا يرتبط بغياب التشريعات، وإنما بضعف فعالية المؤسسات الضامنة للحريات العامة خلال الفترات السياسية الحساسة، وبالأخص في سياق الانتخابات، وهو ما انعكس على مؤشرات العدالة، والمساءلة، وحماية المجال المدني.

التشخيص الحقوقي

يخلص المؤشر إلى أن الحالة الحقوقية في تنزانيا تتسم **بتراجع فعالية الضمانات المؤسسية لحماية الحريات العامة خلال الاستحقاقات السياسية** .وتظهر المؤشرات أن انخفاض مستويات حرية التعبير، وحرية التجمع، والوصول إلى العدالة كان العامل الأكثر تأثيرًا في تراجع الأداء الكلي للدولة، رغم استمرار وجود إطار قانوني يوفر أساسًا لهذه الحقوق.

سابعاً: بطاقة التشخيص الحقوقي(AHRI Diagnostic Card)

البند	النتيجة
الترتيب	الخامس
الدرجة الكلية	41.57%
التصنيف	ضعيف جداً
الهوية الحقوقية	منظومة مؤسسية تشهد انكماشًا في المجال المدني أثناء الاستحقاقات السياسية
التشخيص الرئيسي(ADC)	ADC-500 – تراجع الحماية المؤسسية للحريات العامة
مستوى الخطورة	مرتفع
الفجوة الرئيسية	الحريات العامة والمساءلة
الاتجاه العام	تراجع في المجال المدني
أولوية الإصلاح	تعزيز حماية الحريات وضمان المساءلة

ثامناً: أولويات الإصلاح

أولويات عاجلة

- إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في جميع ادعاءات استخدام القوة المفرطة والاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالعملية الانتخابية.
- تعزيز الضمانات القانونية لحماية حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وضمان توافق القيود المفروضة مع المعايير الدولية.
- اتخاذ تدابير تكفل استقلال وفعالية مؤسسات العدالة والمساءلة.

أولويات متوسطة المدى

- مراجعة التشريعات المنظمة للفضاء الرقمي ووسائل الإعلام بما يحقق التوازن بين الأمن العام وحماية الحقوق الأساسية.
- تطوير آليات الرقابة البرلمانية والقضائية على أداء الأجهزة الأمنية.
- تعزيز استقلال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتوسيع صلاحياتها في الرصد والمتابعة.

أولويات طويلة المدى

- ترسيخ ضمانات مؤسسية تكفل حماية الحقوق والحريات خلال جميع الاستحقاقات الانتخابية.
- تعزيز سيادة القانون وربط الإصلاحات المؤسسية بمعايير المساءلة والشفافية.
- تطوير سياسات مستدامة لحماية الحقوق المدنية والسياسية بالتوازي مع استمرار تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تاسعاً: الخلاصة التشخيصية(Diagnostic Conclusion)

تخلص نتائج **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** إلى أن التحدي الرئيسي في جمهورية تنزانيا المتحدة يتمثل في **تراجع فعالية الضمانات المؤسسية لحماية الحريات العامة خلال الفترات السياسية الحساسة**. وتشير المؤشرات إلى أن انخفاض أداء الدولة في حرية التعبير، وحرية التجمع، والوصول إلى العدالة كان العامل الأكثر تأثيرًا في انخفاض الدرجة الكلية، رغم استمرار وجود إطار قانوني وهيكلي يوفر أساسًا لحماية الحقوق. وعليه، يصنف المؤشر الحالة الحقوقية في تنزانيا باعتبارها **منظومة مؤسسية تواجه انكماشًا في المجال المدني وتراجعًا في فعالية المساءلة**، بما يجعل تعزيز استقلال المؤسسات، وضمان نزاهة إنفاذ القانون، وحماية الحريات العامة، الأولويات الإصلاحية الأكثر إلحاحًا.

مملكة إسواتيني
Kingdom of Eswatini
AHRI Human Rights Diagnostic Profile
الملف التشخيصي لحقوق الإنسان
التقرير السنوي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI)
الإصدار التأسيسي2025/2026 (Founding Edition)

الملخص التنفيذي(Executive Snapshot)

تحتل **مملكة إسواتيني** المركز السادس والأخير بين الدول الست محل الدراسة، محققة **37.80%**من الدرجة الكلية، لتسجل أدنى أداء في الإصدار التأسيسي للمؤشر. وتعكس النتائج حالة حقوقية تتسم بضعف متزامن في البناء المؤسسي، وآليات التنفيذ، ومستوى الحماية الفعلية للحقوق.

وسجلت الدولة **138نقطة في البعد الهيكلي**، مقابل **53نقطة في بعد العمليات** و **53نقطة في بعد النتائج**، لتبلغ الفجوة التنفيذية **85نقطة**. كما جاءت إسواتيني في المرتبة الأخيرة في جميع المجالات الموضوعية الستة، بما يشير إلى أن التحديات الحقوقية لا تقتصر على قطاع أو حق بعينه، وإنما تمتد إلى مختلف مكونات منظومة حقوق الإنسان.

وتظهر النتائج أن الانخفاض المتزامن في مؤشرات الحقوق المدنية والسياسية، والحريات العامة، وسيادة القانون، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى تكوين نمط متكامل من ضعف الحماية الحقوقية انعكس بصورة مباشرة على الترتيب العام للدولة.

أولاً: بطاقة الدولة(AHRI Country Profile)

المؤشر	البيانات
العاصمة	مبابان
الإقليم	جنوب إفريقيا
عدد السكان	1.24مليون نسمة
نظام الحكم	ملكية مطلقة
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	لجنة حقوق الإنسان والإدارة العامة
الترتيب في المؤشر	السادس من أصل ٦
الدرجة الكلية	37.80%
التصنيف	ضعيف جداً

ثانياً: نتائج القياس الكلي(Overall Measurement)

المؤشر	الدرجة
المؤشر الكلي	37.80%
البعد الهيكلي	138 / 202
بعد العمليات	53 / 212
بعد النتائج	53 / 219

القراءة التفسيرية

تعكس نتائج القياس انخفاضًا في جميع الأبعاد الثلاثة للمؤشر، بما يشير إلى أن التحديات الحقوقية لا ترتبط فقط بضعف التنفيذ، وإنما تشمل أيضًا محدودية الإطار المؤسسي، وضعف قدرة المؤسسات على ضمان حماية الحقوق بصورة فعالة. ويؤدي هذا التداخل بين الأبعاد إلى تفسير انخفاض الدرجة الكلية للدولة مقارنة ببقية الدول محل الدراسة.

ثالثاً: تحليل المجالات الحقوقية

المجال	الدرجة	المتوسط القاري	القراءة
الحقوق المدنية والسياسية	15.0	63.9	الأدنى أداءً
حرية الرأي والتعبير	20.0	45.9	الأدنى أداءً
حرية التجمع وتكوين الجمعيات	10.0	38.3	الأدنى أداءً
الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	15.0	36.5	الأدنى أداءً
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	35.0	57.8	الأدنى أداءً
حقوق الفئات الأولى بالرعاية	30.0	57.1	الأدنى أداءً

التفسير الموضوعي

تكشف النتائج عن انخفاض شامل في جميع المجالات الحقوقية، دون وجود قطاع يحقق أداءً يقترب من المتوسط القاري. ويشير هذا النمط إلى أن التحديات الحقوقية في إسواتيني ذات طبيعة بنيوية تمتد عبر مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس محدودية فعالية منظومة الحماية الحقوقية ككل.

رابعاً: تفسير الأداء المؤسسي

مواطن القوة

- استمرار تخصيص نسبة مرتفعة نسبيًا من الإنفاق العام لقطاعي التعليم والصحة.
- ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
- وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ضمن الهيكل المؤسسي للدولة.

مواطن القصور

- انخفاض مؤشرات الحريات العامة إلى أدنى مستوياتها في عينة الدراسة.
- استمرار القيود المفروضة على حرية التجمع والتنظيم السياسي.

- ضعف ضمانات المحاكمة العادلة وطول مدد الاحتجاز السابق للمحاكمة.
- محدودية فعالية آليات المساءلة والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة.
- استمرار التحديات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الفئات الأكثر هشاشة.

الاتجاهات العامة

تشير المؤشرات إلى استمرار نمط ثابت من انخفاض الأداء الحقوقي عبر مختلف المجالات، مع غياب مؤشرات ملموسة على تحسن مؤسسي خلال الفترة محل الرصد. كما توحي البيانات بأن القيود المفروضة على المجال المدني والمؤسسات المستقلة لا تزال تؤثر بصورة مباشرة في مجمل الأداء الحقوقي للدولة.

خامساً: تحليل الفجوة التنفيذية

الفجوة التنفيذية	بعد النتائج	البعد الهيكلي
85.0نقطة	53.0	138

القراءة التشخيصية

تعكس الفجوة التنفيذية استمرار تباعد ملحوظ بين الإطار المؤسسي ومستوى الحماية الفعلية للحقوق. إلا أن خصوصية الحالة في إسواتيني تتمثل في أن انخفاض الأداء لا يقتصر على التنفيذ وحده، بل يمتد أيضًا إلى البنية المؤسسية ذاتها، وهو ما يفسر تسجيل الدولة أدنى النتائج في مختلف المجالات الحقوقية.

سادساً: التشخيص الحقوقي(Human Rights Diagnosis)

التشخيص المؤسسي

تشير نتائج المؤشر إلى أن منظومة حماية حقوق الإنسان في إسواتيني تواجه تحديات هيكلية وتنفيذية متزامنة، تحد من قدرة المؤسسات على توفير ضمانات فعالة للحقوق والحريات الأساسية. ويظهر ذلك بوضوح في انخفاض مؤشرات الحريات العامة، وسيادة القانون، وآليات المساءلة.

التشخيص الحقوقي

يخلص المؤشر إلى أن الحالة الحقوقية في إسواتيني تتسم **بضعف هيكلي شامل في منظومة حماية الحقوق والحريات**، حيث تتداخل محدودية الضمانات المؤسسية مع انخفاض فعالية التنفيذ، بما ينعكس على مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون استثناء.

سابعاً: بطاقة التشخيص الحقوقي(AHRI Diagnostic Card)

البند	النتيجة
الترتيب	السادس
الدرجة الكلية	37.80%
التصنيف	ضعيف جداً
الهوية الحقوقية	منظومة حقوقية تعاني من ضعف هيكلي وتنفيذي شامل
التشخيص الرئيسي(ADC)	ADC-600 – ضعف بنيوي شامل في منظومة حماية الحقوق
مستوى الخطورة	مرتفع جدًا
الفجوة الرئيسية	الحريات العامة وسيادة القانون
الاتجاه العام	استمرار انخفاض الأداء الحقوقي
أولوية الإصلاح	بناء الضمانات المؤسسية وتعزيز الحريات الأساسية

ثامناً: أولويات الإصلاح

أولويات عاجلة

- مراجعة التشريعات والإجراءات المنظمة لحرية التجمع وتكوين الجمعيات بما يضمن توافقها مع الالتزامات الدولية.
- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتقليص مدد الاحتجاز السابق للمحاكمة وفقًا للمعايير الدولية.
- إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة ومحاسبة المسؤولين عنها.

أولويات متوسطة المدى

- تعزيز استقلال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتوسيع صلاحياتها في الرصد والمتابعة.
- تطوير آليات رقابية وقضائية مستقلة تكفل حماية الحقوق والحريات الأساسية.
- اعتماد سياسات تستهدف الحد من الفقر وعمالة الأطفال وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

أولويات طويلة المدى

- تنفيذ إصلاحات مؤسسية شاملة لتعزيز سيادة القانون واستقلال مؤسسات العدالة.
- توسيع الضمانات القانونية والمؤسسية للمشاركة المدنية والسياسية.
- بناء منظومة وطنية متكاملة تكفل التوازن بين حماية الأمن العام واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

تاسعاً: الخلاصة التشخيصية(Diagnostic Conclusion)

تخلص نتائج **المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)** إلى أن الحالة الحقوقية في مملكة إسواتيني تتميز **بانخفاض متزامن في الأداء الهيكلي والتنفيذي والنتائجي**، وهو ما يجعلها الحالة الأكثر شمولًا من حيث اتساع نطاق التحديات الحقوقية بين الدول محل الدراسة. وتبين المؤشرات أن ضعف الحريات العامة، وسيادة القانون، وآليات المساءلة، ترافق مع انخفاض مستويات الحماية في مختلف المجالات الحقوقية، بما انعكس على حصول الدولة على أدنى درجة في الإصدار التأسيسي للمؤشر. وعليه، يصنف المؤشر الحالة الحقوقية في إسواتيني باعتبارها **منظومة حقوقية تعاني من ضعف بنيوي وتنفيذي شامل**، بما يجعل بناء الضمانات المؤسسية، وتعزيز استقلال مؤسسات العدالة، وتوسيع نطاق الحريات العامة، الأولويات الإصلاحية الأكثر إلحاحًا.

التحليل القاري المقارن والتوزيع الإقليمي

يعرض هذا القسم قراءة مقارنة لنتائج الدول الست محل الدراسة، من خلال تحليل أنماط الأداء بين الأبعاد الثلاثة للمؤشر، ومقارنة الفجوات التنفيذية، ورصد الاختلافات الإقليمية، بما يساعد على تفسير التباين في مستويات حماية حقوق الإنسان داخل العينة. ولا يقتصر التحليل على ترتيب الدول وفق درجاتها الكلية، وإنما يمتد إلى تفسير العلاقة بين قوة الأطر القانونية، وكفاءة التنفيذ، ومستوى النتائج الفعلية.

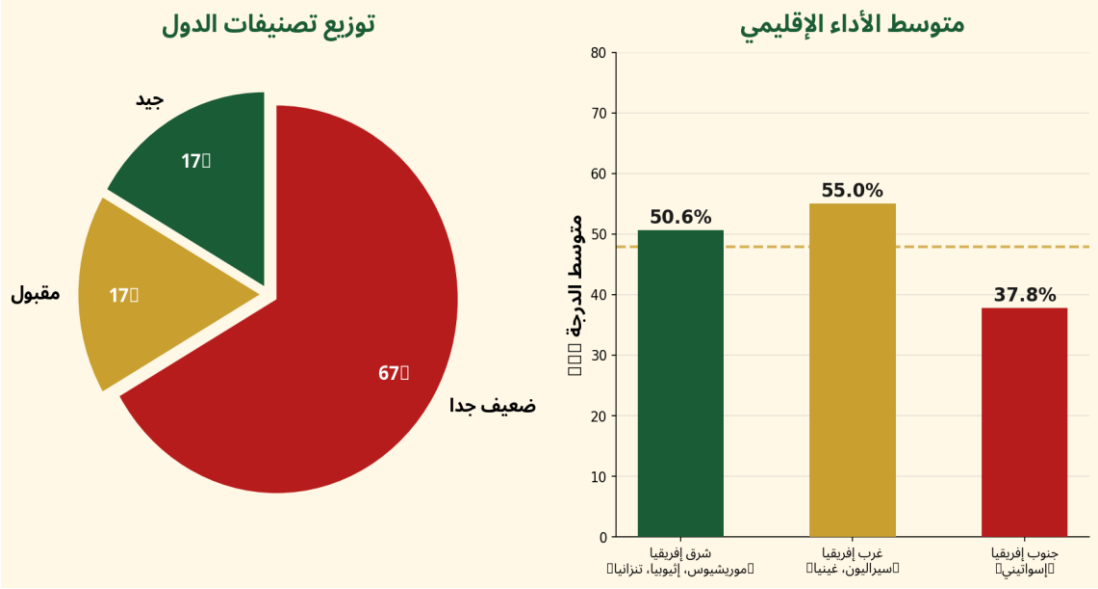

الشكل : توزيع التصنيفات الحقوقية ومتوسط الأداء الإقليمي المقارن

المصدر: AHRI 2025/2026

وتوضح نتائج الشكل أن:

- دولة واحدة فقط (١٦,٧٪) حصلت على تصنيف **"جيد"** وهي موريشيوس .
- دولة واحدة (١٦,٧٪) حصلت على تصنيف **"مقبول"** وهي سيراليون .
- أربع دول (٦٦,٧٪) جاءت ضمن فئة **"ضعيف جداً"**، وهو ما يعكس هيمنة أنماط الضعف الحقوقي داخل العينة .

كما يبين متوسط الأداء الإقليمي أن:

- **غرب إفريقيا** سجل أعلى متوسط بلغ **55.0%**.
- **شرق إفريقيا** جاء في المرتبة الثانية بمتوسط **50.6%**.
- **جنوب إفريقيا** سجل أدنى متوسط بلغ **37.8%** نتيجة انخفاض أداء إسواتيني .

وتشير هذه النتائج إلى أن التفاوت الإقليمي داخل العينة يرتبط بدرجة أكبر بفعالية المؤسسات الوطنية ومستوى التنفيذ، وليس فقط بالبنية القانونية أو عدد الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الدول.

٦,١ الترتيب حسب البعد الهيكلي

#	الدولة	الهيكلي	النسبة	القراءة التحليلية
1	سيراليون	**190**	94%	إطار ممتاز
2	إثيوبيا تنزانيا	**187**	93%	إطار ممتاز
3	غينيا	**162.5**	80%	إطار متقدم
4	تنزانيا المتحدة	**155**	77%	إطار متقدم
5	موريشيوس	**142**	70%	إطار متوسط
6	إسواتيني	**138**	68%	إطار متوسط

قراءة تحليلية

تكشف النتائج أن **قوة الإطار القانوني لا ترتبط بالضرورة بجودة الحالة الحقوقية** .فقد احتلت سيراليون وإثيوبيا المركزين الأول والثاني في البعد الهيكلي، بينما لم ينعكس ذلك على النتائج الميدانية، نتيجة اتساع الفجوة بين التشريع والتنفيذ. وفي المقابل، سجلت موريشيوس خامس أعلى درجة هيكلية، لكنها حققت أفضل أداء إجمالي بفضل قدرتها على تحويل الالتزامات القانونية إلى نتائج عملية.

٦,٢ ترتيب الفجوة التنفيذية (الأعلى = أزمة أعمق)

#	الدولة	الهيكلي	النتائج	الفجوة	التشخيص
1	إثيوبيا تنزانيا	187	55.1	**131.9**	**فجوة حرجة**
2	سيراليون	190	64.5	**125.5**	**فجوة حرجة**
3	تنزانيا المتحدة	155	62.5	**92.5**	**فجوة مقلقة**
4	إسواتيني	138	53.0	**85.0**	**فجوة مقلقة**
5	غينيا	162.5	88.7	**73.8**	**فجوة مقلقة**
6	موريشيوس	142	142.8	**-0.8**	**فجوة معتدلة**

قراءة تحليلية

يكشـــف ترتيب الفجوة التنفيذية أن الأزمة المركزية داخل العينة ليســـت نقص التشـــريعات، وإنما ضـــعف تحويلها إلى نتائج ملموسة. فقد سجلت إثيوبيا وسيراليون أكبر فجوتين تنفيذيتين، بما يعكس انفصالاً واضحاً بين الالتزامات القانونية ومستوى الحماية الفعلية للحقوق. وفي المقابل، تمثل موريشـيوس الحالة الوحيدة التي حققت اتسـاقاً شـبه كامل بين البناء المؤسـسـي والنتائج، وهو ما يجعلها النموذج الأكثر اكتمالاً في العينة.

كما تُظهر البيانات أن الدول الأربع المتبقية تقع ضمن نطاق الفجوة المقلقة، وإن اختلفت أسبابها؛ إذ ترتبط في تنزانيا وإسواتيني بقيود الحريات العامة وضعف المساءلة، بينما ترتبط في غينيا بمحدودية فعالية المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية.

تكشـــف نتائج التحليل القاري المقارن أن التباين في الأداء الحقوقي بين الدول محل الدراســـة لا يرتبط فقط بحجم الالتزامات الدســـتورية أو التشـــريعية، وإنما يتأثر بدرجة أكبر بقدرة المؤســـســـات الوطنية على تحويل تلك الالتزامات إلى حماية فعلية للحقوق والحريات. كما تُظهر المقارنات أن اتساع الفجوات التنفيذية يمثل السمة الأكثر حضورًا في معظم الدول، بما يؤكد أن فعالية التنفيذ، وليس مجرد وجود الإطار القانوني، هي العامل الحاسم في تفسير مستويات الأداء الحقوقي.

وانطلاقًا من هذه النتائج، ينتقل التقرير في القسم التالي إلى مستوى أكثر عمقًا من التحليل المقارن، من خلال استخدام أدوات التحليل الثنائي والتمثيل البصري متعدد الأبعاد، بهدف استكشاف العلاقات بين الأبعاد الهيكلية والتنفيذية والنتائج، وتحديد الأنماط المؤسسية المشتركة، ورصد مواقع القوة والضعف النسبية لكل دولة داخل عينة الدراسة، بما يعزز القدرة التفسيرية للمؤشر ويدعم صياغة استنتاجات وتوصيات أكثر دقة.

القسم السابع: التحليل الثنائي والمقارنة المتقدمة

بعد استعراض الترتيب العام، والفجوات التنفيذية، والتوزيع الإقليمي في القسم السابق، ينتقل التقرير في هذا القسم إلى تحليل العلاقات المتبادلة بين الأبعاد الثلاثة للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان(AHRI) ، وذلك باستخدام أدوات المقارنة البصرية متعددة المتغيرات. ويهدف هذا التحليل إلى تفسير أنماط الأداء المؤسسي، وتحديد مواقع القوة والضعف النسبية، والكشف عن النماذج الحقوقية المشتركة التي لا تظهر من خلال الجداول التقليدية وحدها.

ويعتمد هذا القسم على تمثيلات بصرية تربط بين البعد الهيكلي، وبعد العمليات، وبعد النتائج، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين جودة الإطار القانوني، وكفاءة التنفيذ، ومستوى الحماية الفعلية للحقوق.

٧,١ الفقاعة الاستراتيجية: الهيكلي × النتائج × العمليات

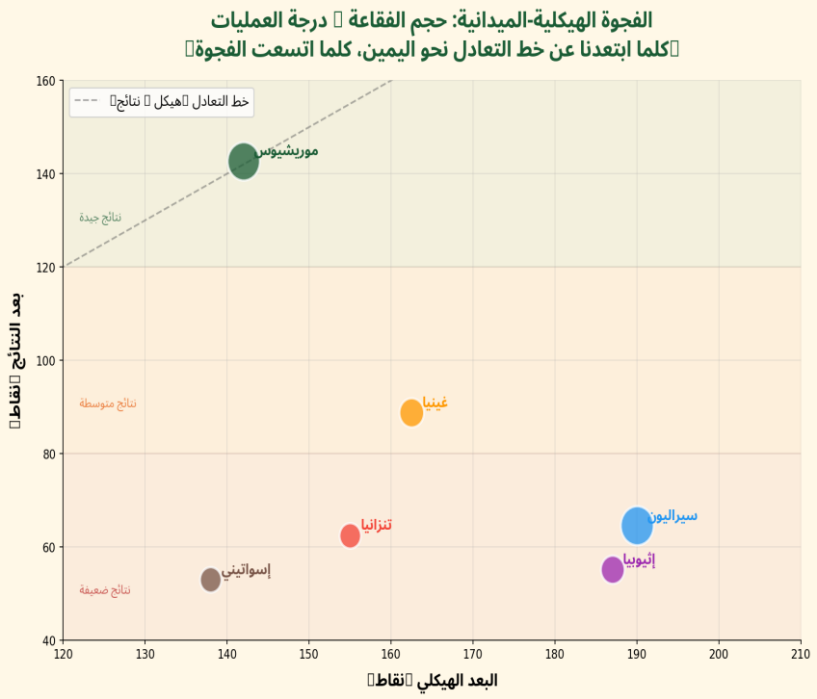

الشكل: تحليل الفقاعة — محور X: الهيكلي | محور Y: النتائج | حجم الفقاعة: العمليات | المصدر: AHRI 2025/2026

يكشف تحليل الفقاعة عن وجود ثلاثة أنماط مؤسسية رئيسية داخل الدول محل الدراسة، تختلف في طبيعة العلاقة بين البناء القانوني وفعالية التنفيذ والنتائج المحققة.

النمط الأول: منظومة مؤسسية متماسكة

تمثله **موريشيوس** بصورة واضحة، حيث تتمركز في أعلى يمين الرسم، بما يعكس توازناً مرتفعاً بين قوة الإطار المؤسسي، وكفاءة التنفيذ، والنتائج الفعلية. وتمثل هذه الحالة النموذج الأقرب إلى التكامل المؤسسي داخل عينة الدراسة، إذ تكاد تنعدم الفجوة التنفيذية بين الالتزامات القانونية والتطبيق العملي.

النمط الثاني: امتثال تشريعي مرتفع مع فجوة تنفيذية

ويضم **سيراليون، و إثيوبيا، وغينيا** بدرجات متفاوتة. وتشترك هذه الدول في امتلاك أطر قانونية متقدمة نسبياً، إلا أن مواقعها المنخفضة على محور النتائج تعكس محدودية قدرة المؤسسات على تحويل الالتزامات القانونية إلى حماية فعلية للحقوق. ويُجسد هذا النمط ما يصفه التقرير بظاهرة "الامتثال الورقي"، حيث لا يقترن التطور التشريعي بتحسن مماثل في الواقع الحقوقي.

النمط الثالث: انكماش مؤسسي منخفض الأداء

تمثله **تنزانيا المتحدة وإسواتيني**، اللتان تتمركزان في المنطقة السفلية من الرسم، حيث تتزامن محدودية النتائج مع انخفاض مستويات العمليات التنفيذية، بما يعكس تراجعاً في فعالية منظومة الحماية الحقوقية، خاصة في مجالات الحريات العامة، وسيادة القانون، والمساءلة.

وبوجه عام، يوضح الرسم أن التحرك نحو الزاوية العليا اليمنى يمثل انتقالاً تدريجياً من منظومات الحقوق ذات الفاعلية المحدودة إلى منظومات أكثر قدرة على تحويل الالتزامات القانونية إلى نتائج ملموسة، في حين يشير الابتعاد عن هذه المنطقة إلى اتساع الفجوات المؤسسية والتنفيذية.

٧,٢ لوحات الأداء القُطرية

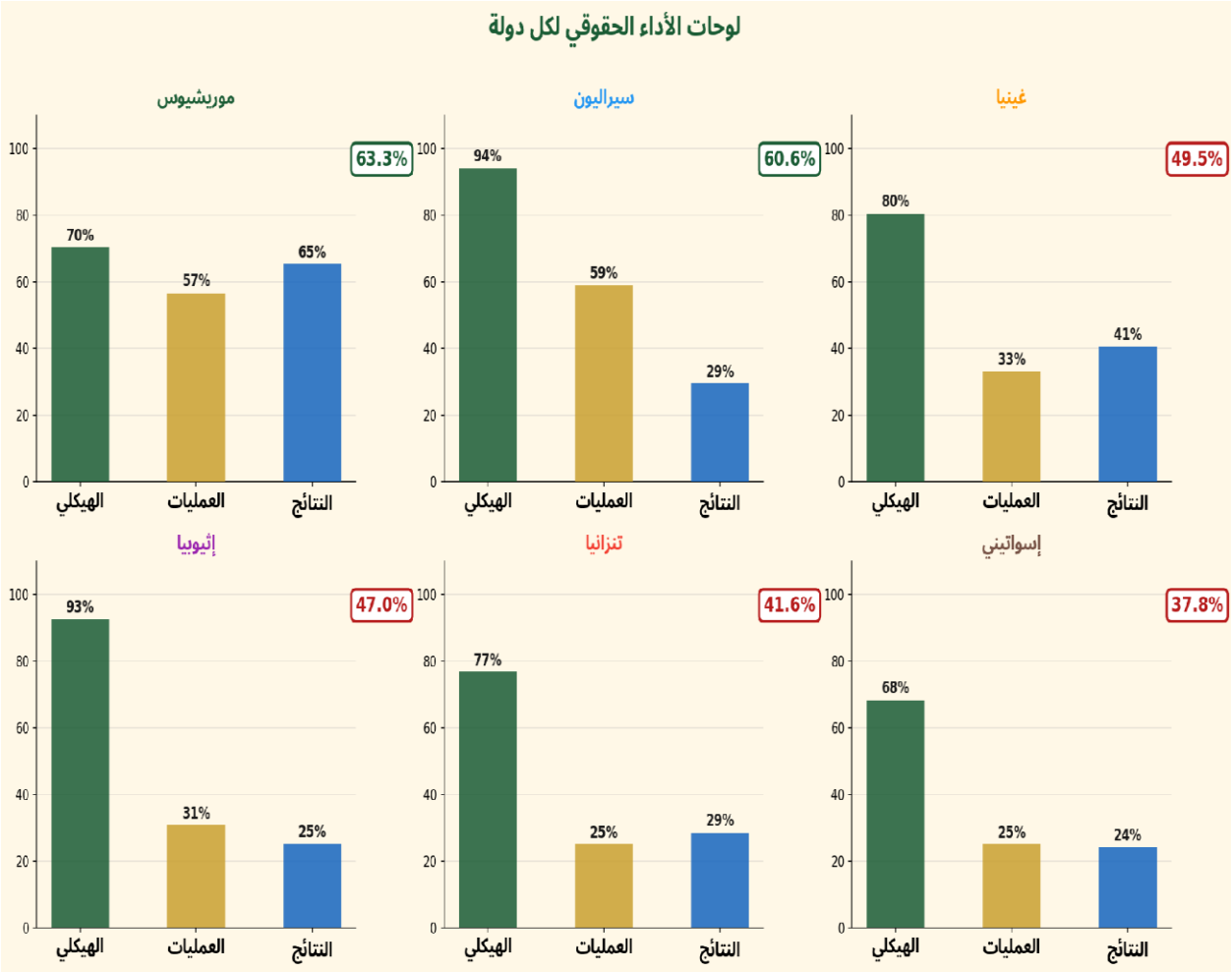

الشكل: لوحات الأداء على الأبعاد الثلاثة — الرقم الدائري هو الدرجة الكلية | المصدر: AHRI 2025/2026

توفر لوحات الأداء القُطرية عرضاً بصرياً متكاملاً لدرجات كل دولة عبر الأبعاد الثلاثة للمؤشر، بما يسمح بالمقارنة السريعة بين الأنماط المؤسسية المختلفة، ورصد مواطن الاتساق أو الاختلال في الأداء الحقوقي.

وتبرز اللوحات أربع ملاحظات رئيسية:

- **أولاً** :تتميز **موريشيوس** بأعلى درجات الاتساق بين الأبعاد الثلاثة، وهو ما يفسر تصدرها الترتيب العام وتحقيقها أفضل نتائج فعلية داخل العينة.
- **ثانياً** :تسجل **سيراليون وإثيوبيا** أعلى درجات في البعد الهيكلي، إلا أن الانخفاض الحاد في بعد النتائج يكشف عن فجوات تنفيذية واسعة، بما يؤكد أن جودة التشريعات وحدها لا تكفي لتحقيق حماية فعالة للحقوق.
- **ثالثاً** :تظهر **غينيا** نموذجاً انتقالياً، إذ تحتفظ بإطار قانوني متوسط القوة، إلا أن الأداء التنفيذي والنتائج لا يزالان دون المستوى المطلوب، بما يعكس استمرار التحديات المؤسسية خلال المرحلة الانتقالية.
- **رابعاً** :تكشف لوحتا **تنزانيا المتحدة وإسواتيني** عن انخفاض متزامن في العمليات والنتائج، مع تراجع ملحوظ في مؤشرات الحريات العامة وسيادة القانون، وهو ما يضع الدولتين ضمن الفئة الأكثر هشاشة في عينة الدراسة.

وتؤكد هذه اللوحات أن تحليل الأبعاد الثلاثة بصورة متكاملة يوفر فهماً أعمق لطبيعة الأداء الحقوقي مقارنة بالاعتماد على الدرجة الكلية وحدها، إذ يكشف عن اختلافات جوهرية في البنية المؤسسية وأنماط تنفيذ الالتزامات الحقوقية بين الدول.

يؤكد التحليل الثنائي والمتقدم أن الأداء الحقوقي لا يُقاس فقط بحجم الالتزامات القانونية أو بالدرجة الكلية للمؤشر، وإنما يتحدد بدرجة الاتساق بين البناء التشريعي، وفعالية التنفيذ، والنتائج الفعلية على أرض الواقع. وتبرز المقارنات أن اتساع الفجوات التنفيذية يمثل السمة الأكثر حضوراً في معظم الدول محل الدراسة، في حين تشكل موريشيوس الاستثناء الوحيد الذي نجح في تحقيق مستوى مرتفع من الاتساق المؤسسي.

وانطلاقاً من هذه الأنماط، ينتقل التقرير في القسم الثامن والأخير إلى استخلاص النتائج القارية العامة وصياغة التوصيات الاستراتيجية، استناداً إلى الاتجاهات المشتركة التي كشف عنها التحليل المقارن، وبما يدعم تطوير سياسات إصلاحية تستجيب لأولويات حماية حقوق الإنسان على المستوى الإفريقي.

استنادًا إلى نتائج القياس الكمي والتحليل النوعي والتشخيص المؤسسي للدول محل الدراسة، يقدم هذا القسم خلاصة الاتجاهات الرئيسة التي كشف عنها الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان .(AHRI) ولا تقتصر هذه الاستنتاجات على توصيف أوضاع الدول الست، وإنما تستهدف استخلاص الأنماط المشتركة التي تؤثر في فعالية منظومات حماية حقوق الإنسان، وصياغة توصيات استراتيجية يمكن أن تسهم في تعزيز الامتثال الفعلي للالتزامات الإقليمية والدولية، ودعم جهود الإصلاح المؤسسي على المستويين الوطني والقاري.

٨,١ الاستنتاجات الرئيسية

أولاً: أزمة حقوق الإنسان في إفريقيا هي أزمة تنفيذ أكثر منها أزمة تشريع

تكشف نتائج الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) أن غالبية الدول محل الدراسة تمتلك أطرًا دستورية وتشريعية توفر أساسًا معقولًا لحماية الحقوق والحريات، إلا أن هذه الالتزامات لا تنعكس بالقدر ذاته على الواقع العملي. فقد سجلت خمس دول من أصل ست درجات هيكلية تجاوزت ثلثي الحد الأقصى للمؤشر، في حين ظلت نتائج التنفيذ والحماية الفعلية عند مستويات منخفضة بصورة ملحوظة. ويؤكد ذلك أن التحدي الرئيس في البيئة الحقوقية الإفريقية يتمثل في فجوة التنفيذ المؤسسي أكثر من نقص التشريعات.

ثانياً: اتساع الفجوة التنفيذية يمثل المؤشر الأكثر تفسيرًا لتباين الأداء الحقوقي

يبين التحليل المقارن أن الفجوة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج بلغت مستويات مرتفعة في معظم الدول، حيث تراوحت بين ٧٣,٨ نقطة في غينيا و١٣١,٩ نقطة في إثيوبيا، بينما كانت موريشيوس الدولة الوحيدة التي حققت اتساقًا شبه كامل بين التشريع والتطبيق. ويعكس ذلك أن جودة الإطار القانوني وحدها لا تكفي لتحسين حالة حقوق الإنسان ما لم تُدعَم بمؤسسات مستقلة وقادرة على إنفاذ الحقوق بصورة فعالة.

ثالثاً: الحريات العامة وسيادة القانون تمثل الحلقة الأضعف في الدول محل الدراسة

رغم التباين في درجات الأداء الكلي، تكشف نتائج المؤشر عن نمط مشترك يتمثل في انخفاض مؤشرات حرية التعبير، وحرية التجمع، واستقلال القضاء، والوصول إلى العدالة في معظم الدول، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على انخفاض درجات الحقوق المدنية والسياسية، وأسهم في اتساع الفجوة بين الالتزامات القانونية والواقع العملي.

رابعاً: العمليات الانتخابية والنزاعات الداخلية ما زالت تشكل عامل ضغط رئيسيًا على حالة حقوق الإنسان

تشير نتائج المؤشر إلى أن الفترات المرتبطة بالانتخابات أو النزاعات المسلحة ارتبطت في عدد من الدول بتراجع ملموس في مؤشرات الحريات العامة، وارتفاع معدلات الانتهاكات، وضعف فعالية مؤسسات العدالة والمساءلة. ويبرز ذلك بصورة خاصة في إثيوبيا، وتنزانيا، وغينيا، حيث أثرت السياقات السياسية والأمنية بصورة مباشرة في مستويات الحماية الحقوقية.

خامساً: موريشيوس تقدم نموذجًا إقليميًا لتحويل الالتزامات القانونية إلى نتائج عملية

تُعد موريشيوس الدولة الوحيدة التي نجحت في تحقيق اتساق مرتفع بين الأبعاد الثلاثة للمؤشر، بما يؤكد أن بناء مؤسسات مستقلة وفعالة قادر على تحويل الالتزامات الدستورية والتشريعية إلى حماية فعلية للحقوق. ومع ذلك، فإن استمرار بعض التحديات القطاعية، ولا سيما في حماية اللاجئين والعمالة المهاجرة وحرية الصحافة، يبرز أهمية مواصلة الإصلاحات للحفاظ على هذا المستوى من الأداء.

سادساً: تتطلب معالجة التحديات الحقوقية الإفريقية الانتقال من إصلاح التشريعات إلى إصلاح المؤسسات

تشير نتائج المؤشر إلى أن التحسن المستدام في حالة حقوق الإنسان لن يتحقق من خلال سن تشريعات جديدة فقط، وإنما يتطلب تعزيز استقلال القضاء، وتطوير مؤسسات إنفاذ القانون، وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وترسيخ آليات المساءلة والرقابة، بما يضمن تحويل الالتزامات القانونية إلى نتائج قابلة للقياس.

٨,٢ التوصيات القارية

أولاً: توصيات تشريعية

- استكمال مواءمة التشريعات الوطنية مع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- مراجعة التشريعات المقيدة لحرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، بما يضمن توافقها مع المعايير الدولية.
- اعتماد تشريعات وطنية مستقلة تجرم التعذيب والاختفاء القسري وجميع صور المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لضمان عدم استخدامها لتقييد الحيز المدني.

ثانياً: توصيات مؤسسية

- تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمان امتثالها الكامل لمبادئ باريس.
- تطوير نظم وطنية لقياس تنفيذ الالتزامات الحقوقية وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس.
- تعزيز استقلال القضاء وأجهزة النيابة العامة وحمايتها من التدخلات السياسية.
- دعم بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: توصيات قضائية

- ضمان التحقيق المستقل والفعال في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة.
- تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من الآليات القضائية الإقليمية.

رابعاً: توصيات موجهة إلى الاتحاد الإفريقي

- تطوير آلية قارية دورية لمتابعة تنفيذ توصيات المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- إدماج نتائج المؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) ضمن أدوات الإنذار المبكر والتقييم الدوري للحالة الحقوقية في الدول الأعضاء.
- دعم برامج بناء القدرات المؤسسية للدول التي تعاني من فجوات تنفيذية مرتفعة.

خامساً: توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين

- توظيف نتائج المؤشر في دعم آليات الاستعراض الدوري الشامل (UPR) والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.
- ربط برامج الدعم الفني وبناء القدرات بخطط إصلاح مؤسسي قابلة للقياس.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين جودة البيانات والرصد الدوري.

٨,٣ الخلاصة العامة للتقرير

يخلص الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) إلى أن التحدي المركزي أمام منظومات حقوق الإنسان في الدول محل الدراسة لا يتمثل في غياب الالتزامات القانونية، وإنما في محدودية القدرة المؤسسية على تنفيذها وتحويلها إلى نتائج ملموسة. وتؤكد المقارنات أن اتساع الفجوة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج يمثل السمة الأكثر تفسيرًا لتباين الأداء الحقوقي، بينما يشكل النموذج الموريشي دليلاً على أن الإصلاح المؤسسي المتكامل قادر على تحقيق مستويات مرتفعة من الحماية الفعلية للحقوق.

ويمثل هذا التقرير الإصدار التأسيسي لسلسلة دورية تستهدف تطوير قاعدة معرفية إفريقية مستقلة لقياس حالة حقوق الإنسان، وتوفير أداة موضوعية تستند إلى مؤشرات كمية ونوعية لدعم صناع القرار، والهيئات الإقليمية والدولية، والمؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، في تصميم السياسات العامة، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الحقوقية، وتعزيز ثقافة المساءلة والحوكمة الرشيدة في القارة الإفريقية.